الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٨ | الجزء : ٢ | أبريل - يونيو ٢٠٢٣ م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربّه المطرفي
(رئيس التحرير)
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

د. إبراهيم بن صالح العوفي
(مدير التحرير)
أستاذ النّحو والصّرف المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن سالم الصاعدي
أستاذ النّحو والصّرف بالجامعة الإسلامية

د. إبراهيم بن محمّد علي العوفي
أستاذ اللغويّات المشارك بمعهد تعليم اللغة العربّية بالجامعة الإسلاميّة

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمّد بن صالح الشّنطي
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة جدارا-الأردن

أ.د. علاء محمد رأفت السّيد
أستاذ النّحو والصّرف والعروض-جامعة القاهرة

أ.د. عبدالله بن عويقل السّلمي
أستاذ النّحو والصّرف-جامعة الملك عبدالعزيز بجدّة

***

قسم النشر: د. **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمّد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلاميّة

أ.د. محمّد محمّد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. زكي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

أ.د. عبدالرّزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ اللغويات بالجامعة الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الحمّاش
أستاذ اللغويات في جامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. محمّد بن مريسي الحارثي
أستاذ الأدب والنقد في جامعة أم القرى

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد . تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي في جامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصّديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية-الخرطوم

د. سليمان بن محمّد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقًا

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**توافق القراءات القرآنيّة وأثره في الترجيح الإعرابيّ لدى الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) في كتابه روح المعاني** د. حسن بن إبراهيم بن محمد قابور	٩
٢)	**موقف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥) من تنوع عبارة ابن مالك النحوية في نسخ التسهيل** د عبد العزيز سليمان الملحم	٥١
٣)	**قلق التأثر بين التراث العربي والدراسات الغربية الحديثة عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" وهارولد بلوم في "قلق التأثر - دراسة وصفية مقارنة** منال بنت صالح المحيميد	١٠٥
٤)	**بَينِيَّةُ الأَدَبِ والنَّقدِ في سِياقِ التَّحَاقُلِ المَعرِفِيّ قراءةٌ استقرائيةٌ من المُقَارَبَةِ إلى المَنهَجِ** د. فهد إبراهيم سعد البكر	١٣٥
٥)	**بَلاغَةُ الرِّوَايَةِ مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِ وِينْ بُوث (مقاربة وصفيَّة مع التطبيق على رواية : في ديسمبر تنتهي كلُّ الأحلام)** د. زكيَّة بنت محمَّد بن مبارك السليس العتيبيّ	٢٢٣
٦)	**الوُجُوهُ الأُسلُوبِيَّةُ في الخِطَابِ الحِجَاجِيِّ الوَعْظِيِّ "فِي خُطْبَةِ تَصْرِيفِ الزَّمَانِ وَذِكْرِ المَعَادِ لابنِ نُبَاتَةَ"** د. أَسمَاء عَبد الله عَبد الخَالِقِ الزَّهرانيّ	٢٦٥

م	البحث	الصفحة
٧)	**تَوْظِيفُ الأَسَالِيبِ البَّلاغِيَّةِ فِي النَّقْدِ السَّاخِرِ "دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ عَلَى مَا جَاءَ فِي بَابِ ذَمِّ الشِّعْرِ الرَّدِيءِ مِنْ كِتَابِ المُوَشَّحِ لِلْمَرْزُبَانِيِّ"** د. عواد بن ملفي زايد الشمري	٣٠٩
٨)	**الرسائل النقدية في العصر الحديث: بدر شاكر السياب أنموذجا** د. سالم بن محمد بن سالم الضمادي	٣٥٩
٩)	**تعدد اللغات الإنسانية ودوره في تشكيل السرد دراسة في رواية محمد حسن علوان (جرما الترجمان)** د. دلال بنت بندر المالكي	٣٩٩
١٠)	**الاستفهام الشعري في ديوان "يحيى بن حكم الغزال" مقاربة حجاجية تداولية** د. هبة مصطفى جابر	٤٤٧
١١)	**مُشْكِلاتٌ تُواجه الطلابَ النّاطقين بغيرِ العربيّة في دراسةِ القواعدِ في سلسلة العربيّة بين يديك (الكتاب الرابع نموذجًا) عرض ودراسة ونقد** د. إبراهيم عبدالله أحمد الزين د. سليمان يوسف خاطر	٤٨١

موقف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)
من تنوع عبارة ابن مالك النحوية في نسخ التسهيل

Abi Hayyan's Al-Andalusi (d. 745) Position on the Diversity of ibn Malik's Grammatical Phrase in Copies al Tasheel

د عبد العزيز سليمان الملحم

أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية التربية بجامعة المجمعة

البريد الإلكتروني:as.almelhem@mu.edu.sa

المستخلص

تناول البحث موقف أبي حيان من تنوع عبارة ابن مالك النحوية في نسخ التسهيل، وتفسيراته لتلك العبارة، وذلك في العبارات التي وازن أبو حيان بينها، وكان له موقف منها.

وكان الهدف من ذلك هو بيان مدى صحة موقف أبي حيان من عدمه، والحكم على تفسيرات أبي حيان لعبارات ابن مالك، وكان منهج البحث تحليليًا نقديًا، حيث إنه يحلل كلام أبي حيان، وينقده، موافقًا له تارة، ورادًّا له تارة أخرى، مستندًا في ذلك إلى الدليل.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى:

مقدمة، وقد اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والخطوات التي سرت عليها، والدراسات السابقة، وحدود البحث.

مسائل نحوية مشتملة على موقف أبي حيان.

خاتمة مشتملة على النتائج التي انتهى إليها الباحث.

وقد انتهى البحث إلى أن أبا حيان اهتمَّ بإيراد نسخ التسهيل، والموازنة بينها، وبيّن البحث دقة عبارات ابن مالك في كثير من المواضع، وأن أبا حيان جانبه الصواب في كثير من مواقفه من عبارة ابن مالك في بعض النسخ، كما أنه لا يستند إلى كلام ابن مالك في شرح التسهيل إلا في المواضع التي تؤيد رأيه، وإلا لم يورد كلامه في شرح التسهيل.

الكلمات المفتاحية: تسهيل الفوائد، عبارة ابن مالك، أبو حيان، التذييل والتكميل، موقف.

Abstract

The research discussed the position of Abu Hayyan on the diversity of Ibn Malik's grammatical phrase in the copies of Al-Tasheel, and his interpretations of those expressions, in the expressions compared by Abu Hayyaan, and he had a position on them.

The aim was to show the validity of Abu Hayyan's position or not, and to judge Abu Hayyan's interpretations of Ibn Malik's phrases, and the research method was analytical and critical, as it analyzes the words of Abu Hayyan, and criticizes it, agreeing with him at times, and criticizing him at other times, based on evidence.

The nature of the research necessitated its division into:

Introduction, which included the importance of the topic and the reasons for choosing it, the steps taken, previous studies, and the limits of the research.

Grammatical issues including Abu Hayyan's position.

Conclusion including the findings of the researcher.

The research concluded that Abu Hayyan was interested in citing the copies of al-Tasheel, and comparison between them, and the research shown the accuracy of the expressions of Ibn Malik in several places, and that Abu Hayyan was wrong in many of his positions on the statement of Ibn Malik in some copies, as that he did not rely on the statements of Ibn Malik in the commentary on al-Tasheel except in the places that did not support his opinion, otherwise he did not cite his opinion in the commentary on al-Tasheel.

Key words : Tasheel al-fawaaid - Ibn Malik's statement - Abu Hayyan – al-Tadyeel wa al-Takmeel – position.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد:

فقد كتب الله تعالى القبول لجملة من المؤلفات النحوية، فحظيت بعناية النحاة قديمًا وحديثًا، ومن بين تلك المؤلفات كتاب التسهيل لابن مالك، حيث سارع جمع من النحاة إلى شرحه، وتفسير ما استغلق من عباراته.

وكان أبوحيان الأندلسي في مقدمة من شرحوا التسهيل، وقد وازن في شرحه بين عبارة ابن مالك في نسخ التسهيل، فارتضى بعض عباراته في بعض النسخ تارة، ولم يرتض بعضها تارة أخرى، كما أنه فسر عبارة ابن مالك في بعض المواضع التي عقد فيها الموازنة.

فلما طالعت مواقفه بين العبارات في النسخ بادرت باختيار تلك المواقف لتكون موضوع البحث؛ وذلك لأن تلك الموازنات والتفسيرات التي اشتملت عليها تحتاج إلى دراسة، وحكم، وبيان لما يتفق من عبارات ابن مالك مع كلامه في مصنفاته.

وكان عنوان البحث: **موقف أبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) من تنوع عبارة ابن مالك النحوية في نسخ التسهيل.**

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

- أن النسخ تشتمل على بعض الاختلافات في العبارة، وهذا يحتاج إلى دراسة للوقوف على الأقرب منها لعبارة ابن مالك في مصنفاته الأخرى.
- أن أبا حيان من أوائل من شرحوا التسهيل، وموازناته وترجيحاته وقف عليها شراح التسهيل بعده، والدراسة ستبين موقف الشراح من تلك الموازنات.
- أن عبارة ابن مالك في التسهيل تناولها بعض شراح الألفية، وهذا سيجعل الدراسة تتعرض لعبارة ابن مالك في الألفية، وكلام شراحها.
- أن ابن مالك شرح أغلب التسهيل، والدراسة ستبين مدى تأثر أبي حيان في

موازناته بشرح ابن مالك.

- بيان موقف أبي حيان من عبارة ابن مالك والحكم على موقفه بالدليل.

منهج البحث:

وقد اتبعت في دراستي المنهج التحليلي النقدي؛ وذلك لأن كلام أبي حيان يحتاج إلى تفسير وتحليل، ومن ثم يتأتى الحكم عليه ونقده، وذلك كله بعد تحليل كلام ابن مالك وعرض كلام شراح الكتاب.

وسرت في البحث وفق الخطوات الآتية:

أولًا: عنونت لكل مسألة.

ثانيًا: ذكرت عبارة ابن مالك في التسهيل معتمدًا على الكتاب المحقق.

ثالثًا: ذكرت موقف أبي حيان وترجيحه.

رابعًا: حكمت على موقف أبي حيان وترجيحه بالأدلة.

حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على المواضع التي رجح فيها أبو حيان نسخ على أخرى، ولم أتعرض للمواطن التي اكتفى فيها أبو حيان بذكر عبارة ابن مالك في بعض النسخ، ولم يكن له فيها موقف[1]، كما أنه لم تتناول الدراسة المواطن التي أورد فيها أبو حيان عبارة ابن مالك في بعض النسخ معترضًا على عبارته في بعضها؛ لأن ذلك ليس

(١) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي (ط١، دمشق، دار القلم. الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٩٩٨م)١: ٤٦، ٢٦١، ٢: ٢٧٧، ٤: ٦١، ٦: ٣٩، ٧: ٢٩٧، ١٥: ١١٢، ٢٥٩: ١٦، ٢٨٤، ٣١٠، ١٧: ١٢٤، ١٨٢.

داخلًا في الدراسة[١].

الدراسات السابقة:

الدراسات النحوية المتعلقة بـ(التذييل والتكميل) كثيرة، غير أنني لم أقف فيما طالعت على دراسة تناولت موقف أبي حيان من تنوع عبارة ابن مالك النحوية في نسخ التسهيل.

خطة البحث:

تكون هذا البحث من مقدمة ومسائل وخاتمة ومصادر ومراجع.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وحدود البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

وأما مسائل الدراسة فاقتصرت على المسائل النحوية، وقد رتبتها وَفق ورودها في التذييل.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي انتهى إليها البحث.

ثم ذيلت البحث بقائمة بالمصادر والمراجع.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يكون عملًا خالصًا لوجهه الكريم.

(١) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٦: ٢٤٤.

مسائل الدراسة

اطّراد قبول الصفة التي تجمع جمعًا مذكرًا سالمًا لـ(تاء) التأنيث

اشترط النحاة في الصفة التي تجمع بالواو والنون أن تكون مما يقبل تاء التأنيث[١]، فهل يشترط في قبولها(التاء)الاطّراد ؟

في نسخ التسهيل ما ليس فيه اشتراط ذلك، وفي بعضها ما فيه هذا القيد.

لذا كان لأبي حيان موقف من هذا، وفيما يأتي بيان ذلك:

قال ابن مالك في حديثه عن شروط ما يجمع من الصفات جمعًا مذكرًا سالمًا– :"أو صفة تقبل(تاء)التأنيث"[٢].

فقال أبو حيان: "وثبت في بعض النسخ بعد قوله: (أو صفةً تَقبلُ تاءَ التأنيث) قوله: (باطّراد)[٣]، وهو قيدٌ حسنٌ محتاجٌ إليه ؛لأنه قد وُجد صفةٌ قبلت(تاء)التأنيث لقصد معناه، ولكنه لا يطَّرد، فلا تجمع بالواو والنون، وذلك مِسْكين، فإنهم قالوا:

(١) ينظر: ابن الناظم، بدر الدين محمد. "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م) ص٢٥، والرضي، محمد بن الحسن. "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب". تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى بشير. (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ)٢: ٦٧١، والشاطبي، إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية، ٢٠٠٧م)١: ١٨١.

(٢)ابن مالك، محمد بن عبد الله. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد بركات. (ط١، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م). ص١٤.

(٣) وقد ذكر محقق التسهيل أن هذه زيادة في إحدى النسخ، ولم تثبت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، وهي من النسخ التي لم يعتمد عليها محقق التسهيل، وهي نسخة برلين، ينظر: (١٠ /ب).

مِسْكينة للمؤنث، ومع ذلك فالقياس أن لا يقال مِسْكِينون"[١].

فبعض النسخ لم يثبت فيها اشتراط الاطَّراد، وبعضها أُثبت فيها، وقد استحسن أبو حيان اشتراط الاطراد.

وفي استحسان أبي حيان الزيادة الواردة في بعض النسخ نظر لما يأتي:

- أن ابن مالك لم يشر إلى شيء يتعلق بهذا الشرط في شرحه للتسهيل[٢]، ولم يذكر(المسكين) مع الأمثلة التي لا تجمع بالواو والنون، كما أنه لم يشترط هذا الشرط في شرح الكافية الشافية، ولم يعدَّ جمع (مسكين) بالواو والنون ضمن ما ذكره من الشواذ، مما يفهم منه أنه يراه مقيسًا[٣].

كما أنه اشترط في عمدة الحافظ وشرحه[٤] أن تكون الصفة مباينة لـ(أَفْعَل فَعْلاء)، و(فَعْلان فَعْلى)، وألا تكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولم يشترط اطَّراد لحاق (التاء) المؤنث، ولحاق (التاء) لـ(مسكين)مسموع، وفي حال تأنيثه لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فليس (مسكين) و(مسكينة) بداخلين فيما يمنع جمعه.

واشترط في كتابيه سبك المنظوم والفوائد المحوية في جمع الصفة ألا يمتنع جمع

(١) أبو حيان، "التذييل والتكميل "، ١: ٣١٠، ٣١١.

(٢) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح التسهيل". تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي. (ط١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م).١: ٧٩.

(٣) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٢م)١: ١٩٠-١٩٣.

(٤)ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ". تحقيق: عدنان الدوري. (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٧ م)، ٢: ٩٠٦، ٩٠٧.

مؤنثها بـ(التاء)[١]، وهذا متحقق في(مسكين) في لغة من قال في مؤنثه: مسكينة.

- أن الصفات المؤنثة بـ(التاء)منها ما يجري على الفعل، ومنها ما لا يجري، ولكن بعضه قد ينزل منزلة ما يجري على الفعل، و(مسكين) من النوع الثاني؛ لأنهم شبهوه بـ(فقير). فكما قالوا:(فقيرة)، قالوا ـ أيضًا ـ: مسكينة، فلما أشبهه أجري مجراه، فيقال: مسكينون[٢].
- أن من النحاة من صرح بأن جمع(مسكين) بالواو والنون قياس لا سماع[٣].
- أن في مؤنث(مسكين)وجهين، فيجوز أن يقال: امرأة مسكين، وامرأة مسكينة، فمن قال:(مسكينة) جمع مذكره بالواو والنون فقال: مِسْكينون[٤]، وهذا ما يفهم من كلام سيبويه؛ حيث قال: "فإن شئت قلت: مِسْكِينُون، كما تقول: فقِيرُون"[٥].

(١) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. "سبك المنظوم وفك المختوم". تحقيق: عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر (ط١، دبي.: دار البحوث للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٥م). ص٦٦، و"الفوائد المحوية في المقاصد النحوية". تحقيق: وداد يحيى. (رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٥م)، ص ٦.

(٢) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، " الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٢هـ)، ٣: ٦٤٠، والسيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٤: ٣٨٦.

(٣) ينظر: الرضي، "شرح الرضي للكافية "، ٢: ٦٧٢.

(٤) ينظر: ابن السراج، محمد بن السّري. "الأصول في النحو". تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ٣: ٢٣، وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ٣٧٧.

(٥) سيبويه: "الكتاب"، ٣: ٦٤٠.

- أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن الصفة التي كـ(أحمر)و(سكران) لا تجمع بالواو والنون في غير لغة بني أسد؛ وذلك لأنهم لا يمنعون (التاء) في مؤنث هاتين الصفتين، فيقولون: أحمرة، وسكرانة [(١)]، فهاتان الصفتان فيهما لغتان، وكلامه يفيد جواز جمعهما بالواو والنون على لغة بني أسد، فإذا كان كذلك فـ(مسكين) كذلك، يجمع على لغة من يقول في مؤنثه: مسكينة، فالضابط أن الصفة إذا قبل مؤنثها(التاء)جمعت بالواو والنون[(٢)].
- أن ابن كيسان أجاز جمع(أحمر)و(سكران)بالواو والنون، والألف والتاء، فيقال: أحمرون وسكرانون، وأحمرات وسكرانات، وهذا مما لا يقبل مذكره (التاء)، فأن يجوز فيما سمع بـ(التاء) أولى[(٣)].
- أن أكثر شراح الألفية لم يذكروا هذا الشرط ـ ما عدا ابن الناظم ولو كان ابن مالك قد اشترطه لأشاروا إلى ذلك، لاسيما من يُعنى منهم بالمقارنة بين كلام ابن مالك في التسهيل وكلامه في الألفية[(٤)]، بل إن أباحيان نفسه لم يذكر

(١) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٧٩.

(٢) ينظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق: علي فاخر، جابر البراجة، إبراهيم العجمي، (ط١، القاهرة: دار السلام للطباعة، ٢٠٠٧م)، ١: ٣٥٨.

(٣) ينظر: الرضي: "شرح الرضي للكافية"، ٢: ٦٧١.

(٤) ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم. "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان. (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م)، ١: ٣٣١ ـ ٣٣٣، والشاطبي، إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية"، ١: ١٨١، وقد اشترط هذا الشرط ابن الناظم، ينظر: (شرح ابن الناظم"، ص٢٥.

هذا القيد في شرحه على الألفية[١].

لكل ما سبق يمكن الحكم على ما استحسنه أبو حيان بأنه استحسان ضعيف، وأن الأحسن عدم إثبات الشرط، وعليه فإن النسخ التي لم يثبت فيها الشرط هي الأقرب لمراد ابن مالك، والموافقة لكلامه في بقية مصنفاته.

نوع العلم في ترتيب المعارف

اختلفت كلمة النحاة في تعيين أعرف المعارف[٢]، وقد ذكر ابن مالك رأيه في هذه المسألة في التسهيل، فقال: "وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب"[٣].

فذكر العلم دون قيد أو وصف.

فقال أبو حيان: "ثبت في بعض النسخ (ثم العلم الخاص) [٤]، وهو قيدٌ مُحتاج

(١) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف. "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك"، تحقيق: علي فاخر، أحمد السوداني، عبد العزيز فاخر. (ط١، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ٢٠١٣م)، ١: ٣٧، كما لم يشترطه في: "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان"، ص ١٩٦.

(٢) تنظر المسألة في: ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين. "الإنصاف في مسائل الخلاف ". تحقيق: جودة مبروك محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م)، ٢: ٤١٧، وابن يعيش، شرح المفصل ". ٥: ٨٧، والمرادي، "شرح التسهيل "تحقيق: محمد عبد النبي محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الإيمان، ٢٠٠٦م). ص١٣٨، ونقل عن ابن حزم أنها كلها متساوية في التعريف. ينظر: المرادي "شرح التسهيل". ص ١٣٨.

(٣) ابن مالك، "تسهيل الفوائد". ص٢١.

(٤) وقد ذكر محقق التسهيل أن هذه زيادة في إحدى النسخ، ولم تثبت هذه الزيادةفي النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (١٦/أ)

إليه؛ ليخرج بذلك أسامة ونحوه"[١].

فأبو حيان يرجح النسخ التي فيها تقييد العلم بأنه خاص، مبينًا أن العلة في ذلك إخراج أسامة ونحوه من الأعلام التي تدل على الجنس العيني.

وفي ترجيح أبي حيان للنسخ المشتملة على القيد نظر لما يأتي:

- أن ابن مالك عبر في كل مؤلفاته بالعلم، ولم يصفه بالخاص، فعبارته في التسهيل موافقة لعبارته في جميع مؤلفاته [٢]، وعندما اكتفى بالمثال لأنواع المعرفة ذكر مثالًا يبين مراده بالعلم وهو(هند)، وذكر العلم في شرح عمدة الحافظ دون قيد مع مثال يدل على أنه لا يريد بالعلم ـ في حديثه عن المعارف ـ إلا العلم الخاص، ذلك المثال هو(زيد)، فلما تكلم عن أنواعه ذكر

(١) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٢: ١١٤، ١١٥.

وممن قال بما قال به أبو حيان من شراح التسهيل: المرادي، "شرح التسهيل"، ١٣٨، وابن عقيل، بهاء الدين، "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق: محمد كامل بركات (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٩م)، ١: ٧٨، والدماميني، محمد بدر الدين. "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد"، تحقيق: محمد عبد الرحمن المفدى (ط١، الرياض: مطبعة الفرزدق، ١٤٠٣هـ)، ٢: ٨، والأزهري، خالد بن عبد الله. "موصل النبيل إلى نحو التسهيل"، تحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل. (ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م)، ١: ٧٨، واكتفى المكي، عبد القادر بن أبي القاسم. "هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل". تحقيق: عثمان محمود الصيني، (رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٩م)، ص٣٨٣، والدلائي، محمد بن محمد" نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: مصطفى الصادق العربي. (ط١، بنغازي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، د.ت).٢: ٥١٥ بنقل القول فقط.

(٢) ينظر: ابن مالك، "الفوائد المحوية"ص١١، و"شرح الكافية الشافية"، ١: ٢٢٢، و"سبك المنظوم"، ص٧٢، و"شرح عمدة الحافظ"، ١٣٨، ١٣٩.

معه ما يدل على الجنس.

فَفَرقٌ بين حديث ابن مالك عن المعارف، وبين حديثه عن أنواع العلم، وهذا ما كان منه في التسهيل(١).

- أن ابن مالك يتكلم في بعض مؤلفاته عن العلم الجنسي بعد الانتهاء من حديثه عن العلم الخاص(٢)، مما يفهم منهأنه لا لبس بينهما يحتاج معه إلى قيد.
- أن باب العلم الجنسي قليل، وعلى خلاف الأصل في العلمية، ولذا ذكر بعض النحويين أن العلم الجنسي والنكرة قريبان، فلا كبير فرق بينهما، وإنما الفرق بينهما في الدلالة فقط(٣)، فإذا كان الأمر كذلك فلا حاجة للقيد؛ لأن إرادة العلم الخاص واضحة.
- أن ابن مالك بين أن للعلم الجنسي دلالتين، دلالة خاصة، وأخرى عامة، وما كان ذا دلالتين لا يختلط بذي الدلالة الخاصة (٤)، فلا حاجة للتحرز منه، وقد فرق ابن مالك بينهما، وصرح بأن العلم الجنسي لا يختص بشخص من جنسه، كما هو شأن العلم الشخصي(٥).
- أن أحد شراح الألفية ـ وهو الشاطبي ـ علل اقتصار ابن مالك في تعريفه للعلم في الألفية على ما يعين مسماه باحتمال كون ابن مالك ترك ذِكْرَ العلم

(١) ينظر: ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص٢١، ٣٠.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ٢٥١.

(٣) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ١: ٢٤٧، ٣٥٢.

(٤) ينظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، "أمالي ابن الحاجب"، تحقيق: فخر صالح قداره. (ط١، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٨م).٢: ٧٩٨، وابن مالك، "شرح عمدة الحافظ"، ص١٤٠.

(٥)ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ٢٥١.

الجنسي لكونه مخالفًا لقانون العلمية[١].

فهذا يدل على أن ابن مالك قد يترك ذكر الشيء لوضوحه، فكذلك في حديثه عن المعارف، فإنه اقتصر على ذكر العلم دون قيد لوضوح مخالفة العلم الجنسي للعلم الشخصي في معناه.

- أن تعبير ابن مالك بالعلم دون قيد ـ على فرض أنه لا يريد بالعلم العلم الخاص فقط تعبير سليم، بل هو الأصح؛ لأن العلم الجنسي معرفة [٢]، فهو مشترك مع العلم الخاص في رتبته بين المعارف عند ابن مالك، لذا أطلق ابن مالك، فقال:(العلم) دون أن يصفه بالخاص؛ لأن العلم الجنسي يجري مجرى العلم الشخصي في كل أحكامه اللفظية.

وقد مُنع(أسامة)ونحوه من الصرف للعلمية والتأنيث كما منع العلم الخاص كطلحة من الصرف، فهو معرفة كما أن العلم الشخصي معرفة، فهما وإن افترقا معنى في التعريف سواء، فلما كانا كذلك أطلق ابن مالك ولم يقيد العلم بكونه خاصًا.

ولعل الذي جعل أبا حيان يرجح النسخ المشتملة على القيد ما وقف عليه من تعبير سيبويه[٣]، وبعض النحويين[٤] في حديثهم عن المعارف بالعلم الخاص.

---

(١) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ١: ٣٥٢.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٩٣، والمبرد، محمد بن يزيد، "المقتضب". تحقيق: محمد عضيمة (ط٣، مصر: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٥م)، ٤: ٤٤، ٤٧، ٣١٩، ٣٢٠، والسيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح كتاب سيبويه"، ٢: ٤٢١، ٤٢٣، ٤: ٩٥.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٥، ٦.

(٤) ينظر: ابن السراج، "الأصول"، ٢: ٣٢، والصيمري، عبد الله بن أبي إسحاق. "التبصرة والتذكرة". تحقيق: فتحي أحمد مصطفى. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي =

وهذا في نظري لا يقطع بضرورة تخصيص العلم بكونه خاصًا لأمور:

أحدها: أن الخصوصية المعبر بها في كلام سيبويه وغيره لا يراد بها إخراج العلم الجنسي، بل يراد بها إخراج الأسماء العامة نحو: (رجل) و(فرس)، ونحوهما من أسماء الأجناس؛ لأن الأسماء كلها أعلام على مسمياتها، إلا أن منها ما مسماه عام، ومنها ما مسماه خاص، واسم الجنس مسماه عام، وأما العلم فمسماه خاص[(١)]، والدليل على ذلك أن سيبويه وصف العلم الجنسي بالخاص في قوله :"هذا بابٌ من المعرفة يكونُ فيه الاسمُ الخاصُ شائعًا في الأمة...نحو قولك للأسد: أبو الحارث، وأسامة"[(٢)].

والثاني: أن كثيرًا من النحاة يذكر العلم دون تقييده بكونه خاصًا [(٣)]، فهل

=

وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٢م) ص٩٥، والعكبري، عبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: غازي مختار طليمات (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م)، ١: ٤٧٢.

(١) ينظر: ابن يعيش، " شرح المفصل"، ٣: ٣٤٨.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٩٣، وينظر: ٢: ٩٤.

(٣) ينظر على سبيل المثال: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. "الجمل في النحو". تحقيق: علي توفيق الحمد. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة: دار الأمل، ١٩٨٤م)، ١٧٨، وابن جني، " اللمع في العربية". تحقيق: سميح أبو معلي. (ط١، عمّان: دار مجدلاوي، ١٩٨٨م)، ٧٥، وابن خروف، علي بن محمد. "شرح جمل الزجاجي". تحقيق: سلوى محمد عرب. (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٧م)، ٣١٠، وابن عصفور، علي بن مؤمن. "المقرب". تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري. (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢م)، ١: ٢٢٢، وابن جمعة، الموصلي، "شرح ألفية ابن معط"، تحقيق: علي الشوملي. (ط١، الرياض: مكتبة الخريجي، ١٩٨٥م)، ١: ٦٣١، ٦٣٢.

غاب عن كل هؤلاء ضرورة تقييد العلم بكونه خاصًا؟

فابن مالك ليس بدعًا في عدم ذكر القيد، فضلًا عن أنه كغيره من هؤلاء لم يغب عنه دلالة الخصوصية في كلام سيبويه وغيره.

والثالث: أن المبرد في حديثه عن المعرفة والنكرة عبر عن العلم بالاسم الخاص، وبين أنهيراد به واحد من بين سائر جنسه، وذلك بعد أن ذكر أن النكرة لا يراد بها واحد من الجنس دون سائره(١).

ثم بعد أن استقر المعنى في ذهن القارىء عبر بالعلم دون أن يقيده بشيء، مما يدل على أنه يريد بالعلم ـ في أنواع المعارف ـ نوعيه لا الشخصي فقط(٢).

فيفهم من كلامه أن الخصوصية ليست لإخراج العلم الجنسي، وإنما هي لإخراج الأسماء غير الخاصة.

وكل ذلك يدل عل أن العلم في كلام النحاة يراد به الشخصي والجنسي، إلا أن للجنسي معنى غير الذي للشخصي، وخير شاهد على ذلك تعبير المبرد بالاسم، والاسم يشمل نوعي العلم.

وفي نظري أن مما يشهد بأن ابن مالك يريد نوعي العلم لا نوعًا واحدًا قوله في الألفية عن حد العلم:

اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمّى مُطْلَقاً عَلَمُهُ، كَ جَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا(٣)

فإن قوله:(مُطلقًا) كما يفيد أنه بدون واسطة يفيد ـ أيضًا ـ أنه سواء عين شخصه أم جنسه، والدليل على ذلك أنه جعل من أقسام العلم الجنسي ما سماه

(١) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ٢٧٦.

(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ٢٨١.

(٣) ينظر: ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، تحقيق: سليمان العيوني، (ط١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٨هـ)، ص ٧٩.

العيني، وذكر أن منه أسامة[١].

وقد جعل بعض شراح الألفية معنى(مطلقًا)اختصاص التعيين بالعلم، وهذا شامل لنوعي العلم[٢]، وقد نص ابن مالك على اتفاق نوعي العلم لفظًا، وأن الفرق بينهما في المعنى في الكافية الشافية والألفية، فقال في الكافية الشافية :

وَكُلُّ حُكمٍ نَالَهُ الشَّخْصِيُّ فِي لَفظِهِ يَنَالَهُ الجِنْسِيُّ[٣]

وقال في الألفية :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمّْ [٤]

فالعلم الجنسي معرفة كالشخصي، وإن أريد به الجنس لا واحد بعينه، ومع أنه في معنى النكرة فإنه مشارك للعلم الشخصي في العلمية والتعريف، والاستغناء عن أداة التعريف والإضافة، لا سيما وأن شياعها في كل واحد من الجنس ليس بإزاء حقيقة شاملة[٥]، بل لأجل أنها موضوعة بإزاء كل شخص من جنسها، والأغلب فيها الارتجال، لا النقل عن النكرات، فكل ذلك ساعد في تمكينها في باب المعرفة،

(١) ينظر: ابن مالك، "شرح عمدة الحافظ"، ١: ١٤٠.

(٢) ينظر: ابن الناظم، "شرح ابن الناظم"، ص ٤٧.

(٣) ينظر: ابن مالك، " شرح الكافية الشافية"، ١: ٢٥٢.

(٤) ينظر: ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨١.

(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٩٣، ٩٤، والمبرد، "المقتضب"، ٤: ٣٢٠، والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٢: ٤٢١، وابن جني، أبو الفتح عثمان، "الخصائص"، تحقيق: محمد علي النجار، (ط١، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م).٢: ٢٩٩، ٣٠٠، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ١١٣، والرضي، "شرح الرضي للكافية "، ١: ٥٩٣، ٥٩٦، ٥٩٧.

وابتعادها عن التنكير[١].

وقد اختص أسامة ونحوه من بين أعلام الأجناس بعدم توفر سبب لمنعه من الصرف مع التأنيث إلا العلمية، فكان ألصق بها[٢].

فلما كانا في التعريف سواء، وكان حديث ابن مالك عن المعارف ورتبتها، لم يقيد ابن مالك العلم بكونه خاصًا؛ إذ لا حاجة لإخراج أسامة ونحوه، ولم أقف ـ فيما قرأت ـ على قول لأحد من النحويين يجعل العلم الجنسي أقل مرتبة في التعريف من العلم الشخصي.

واختصاص العلم الشخصي بواحد بعينه لا يجعل العلم الجنسي أقل رتبة في التعريف منه، لا سيما وأن العلم الشخصي قد يعرض فيه الاشتراك عند تعدد التسمية به، وهذا ما كان حاضرًا في ذهن ابن مالك، ولذلك أشار إليه في شرح الكافية الشافية [٣].

لكل ما سبق يمكن القول بأن ترجيح أبي حيان للنسخ المشتملة على تقييد العلم بالخاص ترجيح ضعيف، وأن الأولى ما في النسخ التي ذكر فيها العلم بلا تقييد.

رتبة الموصول وذي الأداة في التعريف

ذكر ابن مالك رأيه في ترتيب المعارف في رتبة التعريف، فقال: "وأعرَفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم المشارُ به، والمنادى، ثم الموصول وذو الأداةِ"[٤].

(١) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١: ٣٦٩، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ١١٣، ١١٤، والرضي، "شرح الرضي للكافية"، ١: ٥٩٣.

(٢) ينظر: ابن الحاجب، " أمالي ابن الحاجب"، ٢: ٥٨٩، ٨٠٩.

(٣) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ٢٥٢.

(٤) ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص٢١.

فذكر المعرف بـ(أل) بعد الموصول.

فقال أبو حيان: "وقوله: (ذو الأداةِ) جعل الموصول والمعرَّف بـ(أل)في رتبة واحدة...وثبت في بعض النسخ (ثم ذو أداة[١])"[٢]، ثم قال: "وقوله: (ولا ذو الأداةِ قبل الموصول)قد ذكر هو عن ابن كيسان أنه ذهب إلى أن ذا الأداةِ أعرف من الموصول، وقد تقدم اضطراب المصنف في ذلك، ففي نسختنا التي صححناها من هذا الكتاب أن مذهبه أنهما في رتبة واحدة، وذكرنا أنه ثبت في بعض نسخه التي شرحها أن ذا الأداةِ بعد الموصول"[٣].

فأبو حيان يصحح النسخة التي عطف فيها ذو الأداةِ على الموصول بـ(الواو)، ويرى أن عبارة ابن مالك فيها تعني أنه يرى أنهما في رتبة واحدة[٤]، ويرى أبو حيان أن عبارة ابن مالك في بعض النسخ التي عطف فيها بـ(ثم) تؤدي إلى اضطراب كلامه؛ لأنها تفيد أن ذا الأداةِ ليس في مرتبة الموصول، ويفهم من كلامه أن مخالفة ابن مالك لابن كيسان يفهم منها أن ابن مالك يرى تساويهما.

وفيما ذهب إليه أبو حيان نظرٌ لما يأتي:

- أن ابن مالك جمع المتقاربين في التعريف بـ(الواو)، بدليل أنه فعل ذلك مع المشار بهوالمبهم، ونص على أنهما متقاربان، ثم أعاد ذلك مع الموصول وذي

(١) لم يشر محقق التسهيل إلى هذه النسخ التي فيها (ثم)، ولم تثبت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (١٦/أ)

(٢) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٢: ١١٦.

(٣) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٢: ١٢٢.

(٤) وقد فهم هذا الفهم من شراح التسهيل المرادي، وابن عقيل، والدماميني، والأزهري، والدلائي. ينظر: شرح التسهيل للمرادي، ص١٣٨، والمساعد، ٧٨/١، وتعليق الفرائد، ٩/٢، وموصل النبيل، ص٧٩، ونتائج التحصيل، ٥١٧/٢.

الأداة.

فابن مالك يرى أن ذا الأداةِ بعد الموصول، ولكنهما متقاربان كتقارب اسم الإشارة والمنادى، فلما كانا متقاربين عطف الثاني على الأول بالواو مراعاة للتقارب، أما النسخة التي عطف فيها ابن مالك ذا الأداةِ على الموصول بـ(ثم) فهذا بالنظر إلى الترتيب لا التقارب، ولا تعارض بين الأمرين.

- أن هذه العبارة كررها ابن مالك في شرح التسهيل[١]، مما يؤكد ما سبق، والعجيب أن أبا حيان لم يشر إلى عبارة ابن مالك في شرح التسهيل.
- أن أبا حيان فهم أن ابن مالك ذكر أن ابن كيسان يرى أن ذا الأداة أعرف من الموصول، فيفهم من مخالفته أنهما متساويان، وهذا الفهم من أبي حيان فيه نظر؛ لأن مخالفة ابن مالك لا تعني أنه يرى أنهما متساويان، بل إن تعبير ابن مالك بالقبلية يفيد أنه يرى عكس ما يراه ابن كيسان، وهو أن الموصول قبل ذي الأداة ، بدليل أن عبارته في مخالفته للكوفيين هي نفس عبارته مع ابن كيسان، وهو يرى عكس ما يراه الكوفيون[٢].
- أن ابن مالك قدم الموصول على ذي الأداة في شرح الكافية الشافية [٣]، بل قدم الموصول وغيره على ذي الأداة في الذكر في شرح عمدة الحافظ[٤]، والأوضح من ذلك أنه صرح بتقديم الموصول على ذي الأداة في الفوائد المحوية[٥]، ولم يقل بتساويهما، مما يؤيد أن ما في التسهيل كذلك.

(١) ينظر: ابن مالك، " شرح التسهيل"، ١: ١١٦، ١١٧.
(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ١١٧، ١١٨.
(٣) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ٢٢٢.
(٤) ينظر: ابن مالك، "شرح عمدة الحافظ"، ١: ١٣٧، ١٣٨.
(٥) ينظر: ابن مالك، "الفوائد المحوية"، ص ١١.

وأما تقديم مثال ذي الأداة على الموصول في الألفية فلأن ذلك نظم، فاحتيج إلى ذلك التقديم لإقامته، بدليل أنه قدم المضاف عليه أيضًا، وبدليل ترتيب أبوابها بعد ذلك(١).

حذف عائد الموصول المجرور

يحذف عائد الموصول المجرور بشروط، وقد ذكر ابن مالك ذلك فقال: "ويجوز حذفُ عائدِ غير الألفِ واللَّامِ إن كان متَّصلًا منصوبًا بفعلٍ أو وصفٍ، أو مجرورًا بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديرًا، أو بحرف جُرَّ بمثله معنًى ومتعلَّقا الموصولُ، أو موصوفٌ به"(٢).

فقال أبو حيان:" وثبت في بعض النسخ(٣): (أو بحرف متعيَّن ، أو مجرورٍ بمثله معنى ومتعلَّقا الموصولُ، أو موصوفٌ به)... وهذا الذي ذكره في صلة الموصول ذكره أصحابنا في خبر المبتدأ، ولم يذكروه في صلة الموصول، ولا ينبغي أن يقاس على ذلك، ولا أن يُذهَب إليه إلا بسماعٍ ثابتٍ عن العرب، وإلا فكلُّ ما ذُكر أنه جاء الحذفُ فيه ضرورة يمكن تخريجُه على ما ذكر هذا المصنف من أنه حذف لأجل التعيُّن...وهذا الذي ذكره هدمٌ للقواعدِ التي ذكرها النحويون، فلا يُلتفتُ إليه"(٤).

فأبو حيان لا يرتضي عبارة ابن مالك التي اشتملت على زيادة (أو بحرف متعيَّن) في بعض النسخ؛ لأنه سيترتب على القول بها أن يكون كل ما سُمع فيه

(١) ينظر: المرادي، "توضيح المقاصد"، ١: ٣٥٨، والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ١: ٢٤٨.

(٢) ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص ٣٤، ٣٥.

(٣) لم يشر محقق التسهيل إلى هذه النسخ، ولم تثبت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (٣٨/ب).

(٤) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٣: ٨١ .٨٣، وقد نسب أبو حيان لابن مالك ما ذكره هنا في النسخة التي أشار إليها في "ارتشاف الضرب"، ٢: ١٠٢١.

الحذف ضرورة قد حذف قياسًا، وهذا هدم للقواعد.

وفي موقف أبي حيان نظرٌ لما يأتي:

- أن ما ساقه أبو حيان من كلام ابن مالك في شرح التسهيل[١] مخالف للمثبت في الذي بين أيدينا، ففي شرح التسهيل: "ومثال المجرور بحرف جُرَّ بمثله الموصول أو موصوف به: مررتُ بالذي مررت به، أو بالرجل الذي مررت به"[٢]، فلعل أبا حيان اعتمد على نسخة أخرى.
- أن كلام ابن مالك في مصنفاته موافقٌ لما في بعض النسخ التي ليس فيها مالم يرتضه أبو حيان، مما يدل على أن الزيادة التي في بعض النسخ التي أشار إليها أبو حيان يحتمل ألا تكون من كلام ابن مالك[٣].
- أن أكثر شراح التسهيل لم يذكروا ما ذكره أبو حيان، مما يفهم منه أنهم يرون أن كلام ابن مالك في التسهيل هو الموافق لما في بقية مؤلفاته[٤].
- أن شراح الألفية لم يشيروا إلى شيء مما نسبه أبو حيان لابن مالك، وذلك في

(١) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٣: ٨١ .٨٣. ولم يشر محقق التذييل إلى اختلاف ما ذكره أبو حيان عما في شرح التسهيل المحقق.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٢٠٥.

(٣) ينظر: ابن مالك، "الفوائد المحوية"، ص ١٩، و"شرح الكافية الشافية"، ١: ٢٩١، ٢٩٣، و"سبك المنظوم "، ص ٨٥.

(٤) ينظر: المرادي، " شرح التسهيل"، ص٢٠١، ٢٠٢، وابن عقيل، "المساعد "، ١: ١٥١، ١٥٢، والسلسيلي، "شفاء العليل في إيضاح التسهيل"، ١: ٢٣١، وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٢: ٦٩٨، والتنسي، "شرح التسهيل"، ١: ١٧٥، والدماميني، "تعليق الفرائد"، ٢: ٢٢٣، والمكي، "هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل"، ص ٧٥٤، والأزهري، "موصل النبيل إلى نحو التسهيل"، ص ١٥٠، ١٥١.

ولم يشر إلى النسخة التي أشار إليها أبو حيان إلا الدلائي في"نتائج التحصيل"، ٢: ٧٥٧.

شرحهم لقوله[١]:

كذا الذي جُرَّ بما الموصولُ جَرّ ك (مُرَّ بالَّذي مررتُ فهو بَرٌّ)

فلو كان ما ذكره أبو حيان من كلام ابن مالك ما ترك الشراح الإشارة إليه، لاسيما المعنيون منهم بالمقارنة بين الألفية والتسهيل[٢].

- أنه على القول بأن الزيادة من كلام ابن مالك فإن ما تدل عليه لا يعد هدمًا للقواعد كما زعم أبو حيان؛ لأن مراده بالتعيين لا ينصرف إلا لحرف مسبوق بمثله، وإنما يصح اعتراض أبي حيان إذا كان الحرف المحذوف غير مسبوق بنظيره الذي يدل عليه ويعينه دون غيره، بل إن الحذف وإن لم يسبق المحذوف بنظيره جوزه بعض النحويين[٣].

فتعيين الحرف إنما تمّ من دلالة الحرف السابق عليه، والذي دعا ابن مالك لذكر ذلك أنه أراد استحضار جواز الحذف في الصورتين، أعني في حال ذكر الحرف، وفي

(١) ينظر: ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٤.

(٢) ينظر: ابن الناظم، "شرح ابن الناظم"، ص ٦٨، والمرادي، "توضيح المقاصد"، ١: ٤٥٧، ٤٥٨، والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ١: ٥٤٠، والأشموني، علي بن محمد. "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م).١: ٨١.

ولم يشر إلى التعيين إلا ابن هانىء اللخمي في شرحه على الألفية، ولكنه لم ينسبه لابن مالك، بل نسبه لبعض النحويين، وذكر منهم أبا علي، ينظر: اللخمي، سري الدين إسماعيل بن محمد. "شرح ألفية ابن مالك". تحقيق: أحمد محمد القرشي. (رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٩٤م). ص ١٤٧، ١٤٨.

(٣) ينظر: الزمخشري، "الكشاف"، ٤: ٢٢٢، ٢٢٣، والباقولي، "كشف المشكلات"، ٢: ٧٤٥، ١١٩٧.

حال حذفه.

والذي يدل على صحّة ما ذكره ابن مالك قول سيبويه: "وقد يجوز أن تقول: بمن تمرُر أَمْرُر، وعلى مَن تَنزل أَنزلْ، إذا أردت معنى عَلَيهِ وبهِ"(١).

فهل معنى قوله:(إذا أردت معنى عَلَيهِ وبهِ) إلا تعيين الحرف المحذوف؟

وكلام سيبويه التالي لكلامه السابق يفهم منه أن الحذف جائز، بل هو أمثل؛ لأن الحرف الأول دلّ عليه، وهذا تعيين له(٢).

- أنه يشترط لحذف العائد أن يكون العامل في الموصول وفي العائد واحدًا، وإلا فلا يجوز حذف العائد، وذلك كما في نحو: سرتُ بالذي مررتُ به(٣).

وهذا يدل على أن اتحاد العامل مشترك مع اتحاد الحرف في جواز حذف العائد، ومعلوم أن العامل يحدد معنى الحرف ويعينه غالبًا، وعليه فإنه إذا تعيّن الحرف من العامل المتعلق به، واتحد العامل فيه وفي الموصول، مع كونه نفس الحرف المجرور جاز الحذف، وهذا هو معنى أن يكون الحرف متعينًا(٤).

- أن العبارة في بعض النسخ المشتملة على الزيادة لا يستقيم معناها بهذه الصورة؛ لأن قوله:(بحرف مُتعيّن) معطوف على قوله:(بإضافة صفة)، وعلى ذلك يكون قوله:(أو مجرور بمثله معنى ومتعلقا الموصول) لا معنى له. وأرى أن العبارة مركبة مما في النسخ هكذا (أو بحرف مُتعيّن مجرور بمثله معنى ومتعلَّقا الموصول)، وبهذا يستقيم المعنى، ويكون الشرط مركبًا من أمرين هما: تعيين

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٨١.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٨١.

(٣) ينظر: ابن الناظم، "شرح ابن الناظم"، ص٦٨.

(٤) ينظر: ابن الخباز، أحمد بن الحسين. "توجيه اللمع"، تحقيق: فايز زكي ذياب. (ط١، مصر: دار السلام، ٢٠٠٧م)، ص ٤٩٨، ٤٩٩.

الحرف، وجر الموصول بنفس الحرف.

لكل ما سبق يمكن القول بأن عدم ارتضاء أبي حيان عبارة ابن مالك لا وجه له.

حذف الخبر بعد (لولا)

يحذف الخبر وجوبًا بعد(لولا)، وقد ذكر ابن مالك ذلك فقال: "ويحذف الخبر جوازًا لقرينة، ووجوبًا بعد(لولا) الامتناعية غالبًا"(١).

فقال أبو حيان: "سقط(غالبًا) (٢) من بعض النسخ، وهو أجود؛ لأن الوجوب والغلبة لا يجتمعان؛ إذ الوجوب هو أن لا يجوز ذكره، والغلبة هي أن يغلب حذفه، فهي من باب الجائز، ومحال أن يكون الشيء واجبًا جائزًا، أعني الجواز بمعنى التخيير، ولأن مشهور قول النحويين هو أنه يجب حذف خبر المبتدأ الذي بعد (لولا)"(٣).

فيرى أبو حيان أن النسخ الخالية من كلمة(غالبًا)أجود من المذكورة فيها.

وفي ترجيحه نظر لما يأتي:

- أن ابن مالك فسر مراده بالغالب في شرح التسهيل، فذكر أن المراد الكون المطلق، والكون المطلق هو الغالب في استعمال (لولا) بخلاف الكون المقيد، وهو ما يكون بدليل وبغير دليل(٤) ، أي : أن الغالبية هنا للإخبار بكون مطلق ، وهو ما عبر عنه في بعض مصنفاته بالخبر المعلوم أو الواضح، أو ما يمكن الاستغناء عنه، وهذا هو الاستعمال الغالب مع (لولا)(٥)، أما كون

(١) ابن مالك، " تسهيل الفوائد"، ص ٤٤.

(٢) اكتفى محقق التسهيل بنقل نص المساعد لابن عقيل الذي ذكر فيه أن (غالبًا) أسقط في بعض النسخ، وقد ثبتت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (٤٧/ب)

(٣) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٣: ٢٨١.

(٤) ينظر: ابن مالك، " شرح التسهيل"، ١: ٢٧٦.

(٥) ينظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٢: ٨٧٢.

الخبر لا يتضح إلا بذكره، وهو الكون المقيد، فهذا استعمال غير غالب مع(لولا)[١].

وذكر ابن الناظم [٢] أن تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ هو الغالب، وهذا يؤيد مراد ابن مالك الذي لم يفطن إليه أبوحيان.

والعجيب أن أبا حيان نسب للجمهور[٣] أن الكون لا يكون إلا مطلقًا، وهذا مشعر بغلبته في الاستعمال، وخفي عليه أن ابن مالك يقصد غلبة الاستعمال.

- أن أكثر شراح التسهيل فهم مقصد ابن مالك، فبينه ولم يعترض عليه[٤].

---

(١) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ٣٥٤، ٣٥٥، و"شرح عمدة الحافظ"، ١: ١٧٤، و" الفوائد المحوية"، ص ٢٣، و"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح". تحقيق: طه محسن. (ط١، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٥م)، ص١٢٠.، ١٢١، و"سبك المنظوم"، ص٩١، والسيوطي، "النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة"، تحقيق: فاخر جبر مطر (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ)، ١: ٢٥٢.

(٢) ينظر: ابن الناظم، "شرح ابن الناظم"، ص ٨٧.

(٣) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق: رجب عثمان محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م). ٣: ١٠٨٩.

(٤) ينظر: المرادي، "شرح التسهيل"، ص٢٤٦، وابن عقيل، "المساعد"، ١: ٢٠٨، والسلسيلي، عبد الله بن محمد "شفاء العليل في إيضاح التسهيل". تحقيق: الشريف عبد الله علي البركاتي. (ط١، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٩٨٥م). ١: ١٧٥، والتِّنِّسي، أحمد بن محمد. "شرح التسهيل ". تحقيق: فريدة حسن معاجيني. (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٣م) ص٢٤٤، والدماميني، "تعليق الفرائد".٣: ٢٧، والأزهري، "موصل النبيل إلى نحو التسهيل". ص ١٩٦، والمكي، "هداية السبيل"، ٩٦٥.
ولم يوافق أبا حيان من شراح التسهيل إلا الدلائي في "نتائج التحصيل"، ٣: ٩٦٦ كعادته.

- أن ناظر الجيش قال:"و (غالبًا) ثابت في أكثر النسخ، وفي الأصل الذي قرأت وصححته على نسخة الشيخ"[١].
- أن وجوب الحذف بعد(لولا) إذا كان الكون مطلقًا هو قول جمهور النحاة [٢]، وابن مالك إمام في هذه الصنعة، فلن يشذ عنهم باشتراط شيء يناقض قوله وقولهم، لكن أبا حيان تعجل في تفضيل عبارة النسخ الخالية من كلمة(غالبًا)، ولم يفطن لمراد ابن مالك، وقد كرر ذلك في شرحه للألفية[٣].
- أن ابن مالك نص في الألفية على كلمة(غالبًا) مما يؤكد أنه يقصدها[٤]، وأكثر شراح الألفية فهموا مقصده من اشتراط الغالبية، ولم يخطئوه في ذلك[٥].

(١) ناظر الجيش، "تمهيد القواعد "، ٢: ٨٧١.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب". ٢: ١٢٩، والمبرد، "المقتضب". ٣: ٧٦، وابن السراج، "الأصول ". ١: ٦٨، والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه". ٢: ٤٥٩، ٤٦٠، وابن الشجري، هبة الله بن علي. "أمالي ابن الشجري ". تحقيق: محمود محمد الطناحي. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م).٢/ ٦٢، والعكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب"، ١: ١٤٥، وابن يعيش، "شرح المفصل "، ١: ٢٤١، وابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي". تحقيق: صاحب أبو جناح. (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٨م)، ١: ٣٥١، وابن الحاجب، " شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب". تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر. (ط١، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧م).١: ٣٧٦.

(٣) ينظر: أبو حيان، "منهج السالك"، ١: ١٦٦.

(٤) ينظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد "، ٢: ٨٧١.

(٥) ينظر: ابن الناظم، "شرح ابن الناظم"، ص ٨٧، والمرادي، "توضيح المقاصد"، ١: ٤٨٦، ٤٨٧، واللخمي، "شرح ألفية ابن مالك". ص ١٩٠، والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٢: ١٠٤، والسيوطي، "النكت على الألفية ".١/٢٥٢، والأشموني، "منهج السالك ".١: ١٠٢.

لكل ما سبق يمكن القول بأن ترجيح أبي حيان في موازنته التي أجراها بين النسخ ترجيح غير وجيه، وأن الأرجح ما ثبت في النسخ التي فيها كلمة(غالبًا).

تقييد خبر(إنَّ) الداخلة عليه لام الابتداء بالمثبت

من الأشياء التي تدخل عليها لام الابتداء خبر (إنَّ)، وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة فقال:" يجوز دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة على اسمها المفصول، وعلى خبرِها المؤخَّر عن الاسمِ" (١).

فقال أبو حيان: "وفي بعض النسخ (وعلى خبرِها المُثبَت (٢))... ولا يحتاج إلى هذه الزيادة ـ أعني المُثبت ـ لأنه سيذكر في هذا الفصل أنها لا تدخل على حرف نفي إلا في ندور(٣) فيتقيد هذا بالمُثبَت"(٤).

فأبو حيان لا يرتضي هذه الزيادة معللًا ذلك بأن ابن مالك سيذكر في نفس الفصل أن(اللام)لا تدخل على حرف نفي، فلا حاجة لتقييد الخبر بكونه مثبتًا(٥).

---

(١) ابن مالك، "تسهيل الفوائد "، ص ٦٣.

(٢) لم يشر محقق التسهيل إلى هذه النسخ المشتملة على هذه الزيادة، ولم تثبت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (٥٦/أ)

(٣) ينظر: ابن مالك، " تسهيل الفوائد"، ص ٦٤.

(٤) أبو حيان، "التذييل والتكميل "، ٥: ١٠٠.

(٥) وقد سلك جمع من شراح التسهيل مسلك أبي حيان فاعتمدوا النسخ الخالية من وصف الخبر بكونه مثبتًا.

ينظر: المرادي، " شرح التسهيل"، ص ٣٤٨، وابن عقيل، "المساعد"، ١: ٣١٩، والسلسيلي، "شفاء العليل في إيضاح التسهيل"، ٢: ٣٦٢، وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣: ٣١٤٦، والتنسي، "شرح التسهيل"، ٢: ٤٥٥، والدماميني، "تعليق الفرائد"، ٤: ٤٦، والمكي، "هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل"، ص ١٤١١، ١٤١٣، والأزهري، "موصل النبيل إلى نحو التسهيل"، ص ٣٤٤.

=

وفيما ذهب إليه أبو حيان نظر؛ لأن ابن مالك قيد الخبر بكونه مثبتًا غير منفي في أكثر مصنفاته[١]إلا شرح التسهيل[٢].

ولعل الذي جعل أبا حيان ينتقد قيد ابن مالك أنه رأى جمعًا من النحاة في حديثهم عن دخول اللام في الخبر لم يقيدوا الخبر بكونه مثبتًا[٣].

ويمكن الاعتذار لابن مالك بأنه أراد أن يبين من البداية أن الخبر الذي تلحقه (اللام)إنما هو الخبر المثبت لا المنفي، وهذا لا يضر ذكره، لا سيما وأنه لم يذكر فيما لا يجوز دخول(اللام)عليه الخبر المنفي، وإنما ذكر حرف النفي، وثمت فرق بينهما؛ لأن الخبر قد يكون منفيًا بدون حرف النفي، كالخبر المبدوء بالفعل(ليس)[٤]، كما في قولك: إن زيدًا ليس قائمًا، فهذا خبر منفي، وليس فيه حرف نفي، وعلى ذلك يكون التقييد بالمثبت تقييدًا سائغًا، بل ضروريًا، وابن مالك ليس ممن يرون

=

وصرح بعضهم بعدم الحاجة لذكر القيد معللًا بما علل به أبو حيان، ينظر: المرادي، "شرح التسهيل"، ص ٣٤٨.

(١) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ٤٨٩، ٤٩٠، و"شرح عمدة الحافظ "، ١: ٢٢١، ٢٢٢، "والفوائد المحوية"، ص٣١، وسبك المنظوم"، ص ١٠٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ٢٦، ٢٧.

(٣) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٢: ٤٦٤، وابن جني، "اللمع"، ص ٤٠، والصيمري، "التبصرة والتذكرة"، ١: ٢١٣، وابن الحاجب، "شرح المقدمة الكافية"، ٣: ٩٧٠، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥: ١٤٥، ١٤٦.

(٤) في تعليق الفرائد أنه لا تدخل (اللام)على (ليس)، وأنه لم يقل به أحد، ينظر: الدماميني، "تعليق الفرائد "، ٤: ٥٠.

أن(ليس)حرفًا[١].

لذلك يمكن القول بأن ما ذهب إليه أبو حيان لا يعد مأخذًا على ابن مالك.

فصل التابع عن المتبوع

قد يفصل التابع عن متبوعه، وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة فقال:"ويجوز فصَلُه من المتبوع

بما لم تتمحَّض مُباينتُه إن لم يكن توكيدَ توكيدٍ، أو نعتَ مُبهمٍ أوشِبهِه"[٢].

فقيد ابن مالك الفاصل بكونه لم تتمحَّض مُباينته.

وقد أورد أبو حيان نسخة خالية من هذا القيد، ثم قال: "وثبت في نسخة البهاء الرَقِّيّ[٣]بعد قوله :(ويجوز فصله من المتبوع) ما نصه :(بما لم تتمحَّض مُباينتُه)[٤]انتهى. وهي زيادة حسنة؛ لأنه إن كان الفاصل أجنبيًا بالكُلِّيَّة من التابع والمتبوع فلا يجوز"[٥].

فأبو حيان يستحسن الزيادة التي في نسخة البهاء؛ لأن عدم ذكرها يجعل

---

(١) ينظر: ابن مالك، " تسهيل الفوائد"، ص٥٢، و"شرح التسهيل"، ١: ٣٣٣، و"شرح الكافية الشافية"، ١: ٤٤٦، و"شرح عمدة الحافظ"، ١: ١٩٥، ١٩٦، "والفوائد المحوية" ص٢٦، و"سبك المنظوم"، ص٩٦.

(٢) ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص ١٦٣.

(٣) هو سلامة بن سليمان بن سلامة الرَقِّيّ الرافقي، بهاء الدين أبو الرجاء النحوي، من كبار أئمة العربية، من أجلّ تلامذة ابن مالك وأكبرهم، توفي سنة ٦٨٠هـ.ينظر: السيوطي، جلال الدين، "بغية الوعاة في في طبقات اللغويين والنحاة". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ١: ٥٩٢، ٥٩٣.

(٤) وقد ذكر محقق التسهيل أن في نسخة أخرى (مالم تتمحَّض) بدون (باء)، وقد ثبتت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (١٣٥/أ)

(٥) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٢: ١٧١.

الفصل بالأجنبي جائزًا، وهذه الزيادة تمنع ذلك، وبها يكون كلام ابن مالك صحيحًا.

واستحسان أبي حيان الزيادة التي في العبارة استحسان وجيه لما يأتي:

- أن اشتراط ذلك هو مذهب جمهور النحاة(١).
- أن عبارة ابن مالك بهذه الزيادة موافقة لكلامه في الكافية الشافية وشرحها(٢)، على أن كلامه في شرح التسهيل يدل على عدم اشتراط ذلك(٣).
- أن شراح التسهيل صححوا النسخة المشتملة على القيد، واستحسنها بعضهم كما فعل أبوحيان، وذلك لأن الأجنبي لا يجوز الفصل به(٤).

نداء الضمير

ذكر ابن مالك الأشياء التي يلزم معها حرف النداء ولا يحذف، فقال: "ولا يلزم الحرف إلا مع الله، والضمير"(٥).

(١) ينظر، الفارسي، الحسن بن أحمد، "المسائل البصريات "تحقيق: محمد الشاطر أحمد (ط١، مصر: مطبعة المدني، ١٩٨٥م)، ١ى: ٧٠٠، ٧٠١، وابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١: ١٣٥، ٣٨٢، وابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ١: ٢٢١، و"المقرب" ١: ٢٢٨، و"ضرائر الشعر"، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، (ط١، مصر: دار الأندلس، ١٩٨٠م)، ص ٢٠٤، ٢٠٥، والسيوطي، "همع الهوامع"، ٥: ١٦٨، ١٦٩.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٢: ١١٤٧، ١١٤٨.

(٣) ينظر: ابن مالك، " شرح التسهيل"، ٣: ٢٨٦ ـ ٢٨٨.

(٤) ينظر: المرادي، "شرح التسهيل"، ص ٧٧٥، ٧٧٦، وابن عقيل، "المساعد"، ٢: ٣٨١، ٣٨٢، والسلسيلي، "شفاء العليل في إيضاح التسهيل"، ٢: ٧٣٣، وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧: ٣٢٧٩، والأزهري، "موصل النبيل إلى نحو التسهيل"، ص١٠١٠.

(٥) ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص ١٧٩.

فذكر من بينها الضمير.

وقد صحح أبو حيان في التذييل ذلك في بعض نسخ التسهيل التي لم يُذكر فيها الضمير، فقال: "ثبت في بعض النسخ [١](إلا مع الله، والضمير)، وكذا قال في الشرح [٢]"[٣].

ثم قال: "وما ذكره المصنفُ وغيرُه من النحويين من نداء المضمَرِ يُظهِرُ أنَّ استنادهم في ذلك لهذه الحكاية الأحوصيَّة[٤]، ولقول الشاعر :

يا أبجرُ بنَ أبْجَرٍ يا أَنْتَا [٥]

إذ لم يذكروا غير ذلك، وينبغي ألا يُجعَل ذلك قاعدةً في جوازِ نداءِ المضمرِ، لا بصورة ضمير النصب، ولا بصورة ضمير الرفع؛ لأن ذلك لا حُجَّة فيه.

أما (يا إيَّاك قد كَفيتُكَ) فإن (يا) حرف تنبيه، وليس بحرف نداء... و(إيَّاك) مغعولٌ بفعلٍ محذوفٍ... وأما (يا أنت) فـ(يا) أيضًا حرف تنبيه، و(أنت) مبتدأ، و(أنت) الثانية تأكيد لفظي، والخبر الموصول الذي هو (الذي طلَّقتَ عام جُعتَا)،

(١) أشار محقق التسهيل أن كلمة (والضمير) قد سقطت من المساعد، كما أشار إلى أن صاحب المساعد نبه على أن الكلمة موجودة في بعض النسخ، وقد ثبتت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (١٥٩/أ).

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٨٦.

(٣) أبو حيان، "التذييل والتكميل "، ١٣: ٢٢٧.

(٤) يقصد قول الأحوص اليربوعي لأبيه: يا إيَّاك قد كَفيتُكَ.

(٥) صدر بيت من الرجز، وتمامه: أَنتَ الذي طلَّقتَ عام جُعتَا.

ينسب هذا البيت إلى الأحوص، وينسب إلى سالم بن دارة، ينظر: البغدادي، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب "، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ٢: ١٤٠.

وهذا أولى من ادَّعاء نداء المضمر بصورة المرفوع وجعْلِه شاذًّا"[١].

فأبو حيان يردُّ ما ذهب إليه ابن مالك مما ثبت في بعض النسخ من عدّ المضمر مما يلزم معه حرف النداء؛ لأنه لا يرى جواز نداء المضمر.

وفي ردِّ أبي حيان لما ذهب إليه ابن مالك نظر لما يأتي:

- أن سيبويه ذكر أن نداء الضمير من كلام العرب، وذكر أن الخليل سمع بعض العرب يقول: يا أنت، والخليل وسيبويه حجة[٢]، فليس ابن مالك مبتدعًا في ذلك ، فنداؤه مسموع[٣]،

وممن قال بجواز نداء المضمر السيرافي[٤]، والرضي[٥]، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب[٦].

وما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل من عدّ الضمير مما يلزمه حرف النداء ذهب إليه في شرح التسهيل [٧]، والكافية الشافية وشرحها [٨]، وشرح عمدة

(١) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٣: ٢٢٨، ٢٢٩، وقد صحح أبو حيان منع نداء الضمير في" ارتشاف الضرب"، ٤: ٢١٨٣، ولم يعد الضمير مما يلزم معه حرف النداء في "تقريب المقرب"، ص٦٧.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٩١، وابن يعيش، " شرح المفصل"، ١: ٣١٦.

(٣) ينظر: المرادي، " توضيح المقاصد"، ٢: ١٠٥٣.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه"، ١: ٨٣.

(٥) ينظر: الرضي، "شرح الرضي للكافية "، ص ٤١٢، والبغدادي، "خزانة الأدب"، ٢: ١٣٩.

(٦) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ٢: ٣٠١.

(٧) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٨٦.

(٨) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٢٨٩، ١٢٩٠.

الحافظ[١]، بينما لم يذكر الضمير في الفوائد المحوية، وسبك المنظوم[٢]، فوافق قوله فيهما ما ثبت في النسخة الأخرى ، فلعل السر في ذلك قلة نداء الضمير[٣]، أو قلة شواهده.

وقد تردد أبو حيان نفسه في هذه المسألة؛ لأن ظاهر كلامه في كتابه تذكرة النحاة جواز نداء الضمير[٤].

- أن ما استند إليه أبو حيان من أن ماورد من ذلك قليل لا يجعل جواز نداء الضمير قاعدة، لا ينهض دليلًا على المنع؛ لأن قلة المسموع لا تبطل القاعدة على الإطلاق؛ لأنه لا يصطدم هنا بنقيض له، فأشبه النسب إلى فَعُولة على فَعَلِيّ بحذف(الواو)، ولم يسمع إلا قولهم: شَنَئِيٌّ في شَنُوءة [٥].
- أن ما ذهب إليه من أن (إيَّا) في قولهم: (ياإيَّاك) للتنبيه دعوى تحتاج إلى دليل، وقد قال بها أبوعبيدة [٦]، والقول بأنها للنداء قول سيبويه، فهل يردّ قول أبي بشر بقول أبي عبيدة؟
- أن ما ذهب إليه من أن أنت في (يا أنت) مبتدأ، و(يا) للتنبيه، وأن هذا

(١) ينظر: ابن مالك، "شرح عمدة الحافظ"، ١: ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) ينظر: ابن مالك، " الفوائد المحوية"، ص ٧٧، و"سبك المنظوم"، ص ١٧٩.

(٣) ينظر: ابن قيم، "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد السهلي. (ط١، الرياض: أضواء السلف، ٢٠٠٢م)، ٢: ٦٥٦.

(٤) ينظر: أبو حيان، "تذكرة النحاة"، تحقيق: عفيف عبد الرحمن. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م) ص ٥٠٦.

(٥) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٢: ٢٥٠.

(٦) ينظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، " مجاز القرآن"، تحقيق: محمد فؤاد سزكين (ط١، مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ)، ١: ٢٦١.

أولى من ادعاء نداء المضمر بصورة المرفوع وجعله شاذًا قد أجاب عنه ابن مالك بأن العرب قد تجعل بعض الضمائر نائبًا عن غيره(١).

ويمكن الجواب عمّا ذكره أبو حيان بأن(أنت) منادى مفرد، فلم ينصب، أما (إيَّاك) فمنصوب؛ لأنه مضاف(٢)، وأما ما ساقه من كلام ابن عصفور فلا يعد دليلًا ؛ لأن هذا رأيه في المسألة(٣).

- أن النحاة عللوا بناء المنادى بوقوعه موقع المضمر(٤)، فهل ذكر المقيس عليه في موقعه يعد شاذًا ؟، وقد عدّ ابن مالك المضمر مما يلزم معه حرف النداء في الألفية، وأكثر الشراح لم يخطئه، وإن ذكر بعضهم أنه قليل(٥).

لكل ما سبق يتضح أن ردّ أبي حيان ما ذهب إليه ابن مالك في بعض النسخ التي ذكر فيها الضمير ردٌّ غير وجيه، وأن ما جاء فيها مؤيدٌ بكلام سيبويه ومن وافقه، فضلًا عما سمع وإن كان قليلًا.

الفصل بين (حتى) ومنصوبها

من الأدوات التي ينصب بعدها الفعل المضارع(حتى)، وقد تعرض ابن مالك للحديث عن فصلها من الفعل بعدها، فقال:" ولا يفصل الفعل

(١) ينظر: ابن مالك، " شرح التسهيل"، ٣: ٣٨٦.

(٢) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٨٣، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٣١٦.

(٣) ينظر: أبو حيان، " التذييل والتكميل "، ١٣: ٢٢٩.

(٤) ينظر: أبو البركات الأنباري، "الإنصاف "، ص ٢٧٧، ٢٧٨، والرضي، "شرح الكافية"، ص٤١٢.

(٥) ينظر: ابن الناظم، "شرح ابن الناظم"، ص ٤٠٢، وابن القيم، "إرشاد السالك"، ٢: ٦٥٦، والمرادي، " توضيح المقاصد"، ٢: ١٠٥٣، والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٥: ٢٤١.

من(حتى)ولا(أو)بظرف"[١].

فقال أبو حيان: "وثبت في بعض النسخ التي عليها خطه بعد قوله: وتُضمر أيضًا (أنْ) لُزومًا... ما نصه: ولا يُفصل الفعل من(حتى)ولا(أو)بـ(إذن)[٢]...قوله: ولا يفصل الفعل من (حتى)ولا(أو)بـ(إذن)، هكذا ثبت في تلك النسخة، وظاهره أنه تصحيف؛ فإنه لا محلَّ لدخول(إذن) بين(حتى)والمنصوب بعدها، ولا بين(أو)والمنصوب بعدها، وإنما هو بـ(أنْ)، أي: لا يُفصل بين(حتى) والفعل، ولا بين(أو)والفعل بـ(أنْ)"[٣].

فأبو حيان يذكر أن النسخة الثانية فيها زيادة بعد قوله :(حتى)، وهذه الزيادة هي قوله: بـ(إذن)، ويرى أنه تصحيف، وأن صوابه بـ(أنْ)، معللًا ذلك بأن(إذن)لا تدخل في هذا الموضع.

وما ذهب إليه أبو حيان من أن الصواب بـ(أنْ)فيه نظر؛ لما يأتي:

- أن القول بأن الصواب بـ(أنْ)، يؤدي إلى القول بأن ابن مالك يرى أن (أنْ) من الفواصل، وهذا مخالف لمذهبه؛ لأن مذهبه في التسهيل وغيره أن(أن)هي الناصبة بعد(حتى)، وأنها واجبة الإضمار[٤].

ولعل الذي جعل أبا حيان يقول بالتصحيف ما نقله عن ابن الأنباري من أنه

(١) ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص ٢٣١.

(٢) ذكر محقق التسهيل أن بـ(إذن) ثبت في بعض النسخ، ولم تثبت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (١٩٦/ب)

(٣) أبو حيان، "التذييل والتكميل "، ١٥: ٢٩٧، ٢٩٨.

(٤) ينظر: ابن مالك، " تسهيل الفوائد "، ص٢٣٠، و"شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٥١٦، ١٥٤٢، و"شرح عمدة الحافظ"، ١: ٣٣٤، ٣٣٦، "والفوائد المحوية"، ص١٠٤، وسبك المنظوم "، ص٢١٤.

يجوز في قول الكوفيين أن تزاد(أن)مؤكدة، ولكن هذا لا يجعل ابن مالك يقول بما يراه أبو حيان؛ لأن اعتبار (أن) فاصلًا يجعله موافقًا للكوفيين[١]في أن(حتى)هي الناصبة، وهذا ما لم يقل به كما سبق.

ومن العجيب أن أبا حيان يفترض أن كلام ابن مالك قد يكون خاليًا من التصحيف[٢]، فهل غاب عنه ما يترتب على ذلك مما سبق ذكره؟

وأرى أن في النسخة تصحيفًا كما ذكر أبو حيان، ولكن صواب هذا التصحيف هو كـ(إذن)؛ لأن (إذن) تُفصل عن منصوبها بالظرف، وقد نقل ابن مالك ذلك عن بعض النحويين في حديثه في نفس الباب قبل حديثه عن(حتى)[٣]، كما أجاز الفصل بينها وبين منصوبها في مصنفات [٤]، وأجاز النحاة فصلها عن منصوبها[٥]، فالأنسب ما ذكرته لا ما ذكره أبو حيان.

فتكون العبارة بتمامها (ولا يفصل الفعل من(حتى)ولا(أو) ـ كـ(إذنْ) ـ بظرفٍ) يعني اتفاقًا، ثم قال:(ولا شرط ماضٍ خلافًا للأخفش).

وقد بين النحاة علة جواز الفصل بينها وبين منصوبها دون سائر أخواتها

(١)ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ٤: ١٦٦٢.

(٢) ومثل له بقوله: أصحبُك حتى إذنْ أتعلَّم، ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل "، ١٥: ٢٩٨.

(٣) ينظر: ابن مالك، " تسهيل الفوائد"، ٢٣٠.

(٤) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٥٣٥، ١٥٣٦، و"شرح عمدة الحافظ"، ١: ٣٣٢، ٣٣٣، "والفوائد المحوية"، ص١٠٤، و"سبك المنظوم"، ص٢١٤.

(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ١٢، ١٣، والمبرد، "المقتضب"، ٢: ١١، وابن السراج، "الأصول"، ٢: ١٤٩، وابن عصفور، "المقرب"، ١: ٢٦٢، والمرادي، "توضيح المقاصد "، ٢: ١٢٣٩.

بتصرفها لأنها مما يصلح فيه الإلغاء، فلذا جاز فصلها مع الإعمال [١].

مما سبق يتضح عدم صحّة تفسير أبي حيان لعبارة ابن مالك في النسخة التي فيها زيادة، فضلًا عن عدم دقته في تحليل العبارة، ويتضح أيضًا أنه لم يوفق في عقد تلك الموازنة بين النسخ؛ لأن الزيادة التي في النسخة الثانية بناء على تصويب التصحيف . لا يختلف بها معنى العبارة عن عبارة بعض النسخ الأخرى الخالية من تلك الزيادة.

حذف الشرط المنفي بـ(لا) بعد (إنْ)

ذكر ابن مالك ما يشترط لحذف الشرط فقال: "ويُحذف الجوابُ كثيرًا لقرينة، وكذا الشرطُ المنفيُّ بـ(لا) تاليةً(إنْ)"[٢].

فوصف الحذف بكونه كثيرًا، وقيد شرط الحذف بأن يكون الشرط منفيًا، وأن يكون النفي بـ(لا).

وقد صحح أبو حيان نسخة خالية من القيد، وقال عن النسخة المشتملة على القيد: "وثبتَ في نسخةٍ عليها خط المصنف (وكذا الشرط المنفي بـ(لا) تاليةً(إنْ)[٣])فأخذ قيدًا في الشرط أن يكون منفيًا بـ(لا)، فمفهومه أنه إذا كان مُثبتًا أو منفيًا بـ(لم)لم يجز حذفه، وهذا ليس بصحيح؛ إذ قد يُحذف وهو مُثبت لدلالة عليه من فعلٍ آخر يُفسره"[٤].

فأبو حيان يرى أن تقييد الشرط بكونه منفيًا غير صحيح؛ معللًا ذلك بأن

---

(١)ينظر: المبرد، " المقتضب"، ٢: ١١.

(٢)ينظر: ابن مالك، " تسهيل الفوائد"، ص ٢٣٨، ٢٣٩.

(٣) ذكر محقق التسهيل أن عبارة المنفيُّ بـ(لا) تاليةً(إنْ) سقطت من بعض النسخ، ولم تثبت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (٢٠٢/ب)

(٤) أبو حيان، "التذييل والتكميل "، ١٦: ١٢٤.

الشرط يحذف مثبتًا، **وفي ذلك نظر لما يأتي:**

- أن ابن مالك وصف الحذف بكونه كثيرًا، وهذا يفهم منه أن غيره قليل لا ممنوع، فحذف المثبت أقل في الاستعمال من حذف المنفي بـ(لا) التالية (إنْ)، وحذف المنفي بـ(لم) مسموع في الشعر فقط، فهو أقل منهما.

والعجيب أن أبا حيان عندما احتج بحذف المثبت عبر بقوله: (قد يحذف) و(قد) تدل على التقليل، وذكر أن حذفه مع (لم) موطنه الشعر، فكلامه يؤيد اقتصار ابن مالك على المنفي بـ(لا)فيما وصف حذفه بالكثرة، فكيف يحكم أبو حيان بعدم صحته؟

والدليل على أن حذف الشرط المنفي بـ(لا)هو الكثير أن جمعًا من النحاة[١] حين يذكرون جواز حذف الشرط لوجود الدليل يكتفون بالتمثيل لما حذف فيه الشرط المنفي بـ(لا).

وقد نصّ الشاطبي في شرحه على الألفية على كثرة الحذف مع المنفي بـ(لا)بعد(إنْ)، وقلته مع غيره[٢]، وصرح ابن الناظم بكثرة حذف الشرط مع (إنْ)[٣].

- أن ابن مالك نصّ في شرح عمدة الحافظ على أن حذف الشرط المنفي

(١) ينظر: الفارسي، "كتاب الشعر"، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ) ١: ٥٩، ٦٠، وابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢: ٩٦، وأبو البركات الأنباري، "الإنصاف "، ص ٦٨، والعكبري، "اللباب"، ٢: ٦٠، وابن عصفور، " المقرب"، ١: ٢٧٦، و"شرح جمل الزجاجي"، ٢: ٢٠٠، والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٤: ١٢٨٦.

(٢) ينظر: الشاطبي، " المقاصد الشافية"، ٦: ١٧٠.

(٣) ينظر: ابن الناظم، "شرح ابن الناظم"، ص ٥٠١، والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٤: ١٢٨٧.

بـ(لا) شائعٌ كثير، مما يفهم منه أن غيره قليل[١].

وقد سوى ابن مالك في شرح الكافية الشافية بين حذف الشرط المنفي بـ(لا)، وحذف الشرط المثبت، لوضوح دلالة المعنى على قلته عن حذف الجواب، وهذا يثبت أنه يرى جواز حذف الشرط المثبت[٢]، وكلامه في سبك المنظوم يفيد عموم جواز حذف الشرط إذا وجد الدليل[٣].

- أن أبا حيان ناقض كلامه هنا بكلامه في البحر المحيط، حيث ذكر أن حذف الشرط وحده يجوز إن كان منفيًا بـ(لا) أما غير المنفي بـ(لا) فلا يجوز إلا في الضرورة، ثم ذكر مثالًا لحذف المثبت[٤]، وهذا يؤكّد أن اقتصار ابن مالك على الشرط المنفي في الحكم بكثرة الحذف له وجاهته، وأن اعتراض أبي حيان لا وجه له.
- أن الشاطبي اعتمد تلك النسخة، وشرح كلام ابن مالك في الألفية بما يتفق مع كلامه في التسهيل بهذه الزيادة[٥].

لكل ما سبق يمكن القول بأن أبا حيان لم يكن موفقًا في تفسيره لكلام ابن مالك في النسخة المشتملة على الشرط، لا سيما وأنه قد ناقض كلامه في بعض مصنفاته كما سبق.

---

(١) ينظر: ابن مالك، "شرح عمدة الحافظ"، ١: ٣٦٦، ٣٦٨.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٦٠٩، وهذا ما صنعه أبو حيان في" ارتشاف الضرب"، ٤: ١٨٨٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، "سبك المنظوم "، ص ٢١٩، وهذا ما صنعه أبو حيان في "تقريب المقرب"، ص ٨٢.

(٤) ينظر: أبو حيان، "البحر المحيط "، ١: ٣٦٩، ٣٧٠، ٥: ٤٨٦.

(٥) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٦: ١٦٨، ١٧٠.

ما يشترط في الفعل المضمر بعد أدوات التحضيض

يقع بعد أدوات التحضيض الفعل مظهرًا أو مضمرًا، وقد ذكر ابن مالك ذلك فقال: "ولا يليهنَّ غالبًا إلا فعل ظاهر، أو معمول فعل مضمرٍ مدلول عليه بلفظٍ أو معنى"(١).

فقيد ابن مالك الفعل المضمر بكونه مدلولًا عليه بدليل لفظي أو معنوي.

فقال أبو حيان: "وقوله (أو معمول فعل مضمر مدلول عليه) ثبت في نسخة البهاء الرقّيّ ونسخةٍ عليها خطُّ المصنف بعد قوله: (مدلولٍ عليه) (بلفظ أو معنى(٢))...وقوله:(مدلول عليه)أعمُّ من أن يكون مدلولًا عليه بما بعده نحو ما مثّلنا به، أو بما قبله...وكذلك أيضًا يفهم من قوله:(مدلول عليه)، أن يدل عليه بقرينة حالية...فقوله:(مدلول عليه)يشمل الدلالة اللفظية والدلالة الحالية"(٣).

فأبو حيان يستحسن العبارة الخالية من القيد؛ لأن دلالتها أوسع وأشمل؛ حيث تشمل القرينة البعدية والقبلية، كما أنها تشمل القرينة الحالية، بخلاف العبارة المقيدة فإنها لا تدل على شمول ما سبق.

وموقف أبي حيان من عبارتي ابن مالك موقف صحيح لما ذكر، ويؤيد ذلك ما يأتي:

- أن أكثر النحاة يكتفون بذكر أن الفعل يضمر بعد هذه الأدوات، ولا

(١) ابن مالك، "تسهيل الفوائد"، ص٢٤٣، ٢٤٤.

(٢) ذكر محقق التسهيل أن هذه الزيادة سقطت من إحدى النسخ، ولم تثبت هذه الزيادة في النسخة المخطوطة التي بين يدي، ينظر: (٢٠٦/أ)

(٣) أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٦: ٢٤٧، وممن اعتمد على هذه النسخة من شراح التسهيل السلسيلي، والأزهري بينما اكتفى ابن عقيل بالإشارة إليها كأبي حيان. ينظر: المساعد، ٢٢١/٣، وشفاء العليل، ٩٧٨/٣، وموصل النبيل، ص١٦٣٢.

يذكرون نوع الدلالة عليه، وما ذلك إلا لشمول كل الدلالات[١]، ففي ترك ذكر الدلالة شمول يفوت بتحديدها، وهذا ما أراده أبو حيان، وقد صرح بعض النحاة بالدلالة الحالية مع حروف التحضيض كابن خروف وابن عقيل[٢].

- أن ابن مالك صنع صنيع النحاة فلم يقيد الفعل المضمر بكونه مدلولًا عليه بدليل لفظي أو معنوي، بل لم يشترط أن يكون مدلولًا عليه بدليل أصلًا[٣] إلا في شرح الكافية الشافية[٤].

وفي بعض تفسير أبي حيان لعبارة ابن مالك نظر؛ لأن التقييد باللفظ والمعنى لا يتنافى مع دلالة العبارة على أن القرينة تكون قبلية وتكون بعدية؛ إذ ليس في العبارة ما يفيد دلالتها على تقييد القرينة بمكان.

مما سبق يتضح أن موقف أبي حيان موقف صحيح، وأن ما ارتضاه من عبارتي ابن مالك هو الأدق، إلا أن بعض تفسير أبي حيان لعبارة ابن مالك غير مقبول.

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٦٨، والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٤٠٥، ٢: ١٦٧، وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥: ٨٩، وابن خروف، "شرح جمل الزجاجي"، ص ٩٩٢، والمرادي، " توضيح المقاصد "، ٣: ١٣٠٩، ١٣١٠، والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٦: ٢٠١.٢٠٦.

(٢) ينظر: ابن خروف، "شرح جمل الزجاجي"، ص ٩٩٤، وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٢٢٠.

(٣) ينظر: ابن مالك، "سبك المنظوم"، ص ٢٥٨، و"الفوائد المحوية"، ص ١٤٠، و"شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٦٥٠، و"شرح عمدة الحافظ"١: ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٢.

(٤) ينظر: ابن مالك، " شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٦٥٣.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، أما بعد:

فبعد هذه الرحلة مع عبارة ابن مالك النحوية في نسخ التسهيل عند أبي حيان انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- عناية أبي حيان بإيراد نسخ التسهيل، والموازنة بينها.
- أن أبا حيان جانبه الصواب في كثير من مواقفه من عبارة ابن مالك في بعض النسخ، وهذا ناتج عن تسرعه وعدم فهمه لمقصد ابن مالك تارة، وغفلته عن بعض الكلمات التي بها يزول الاعتراض تارة أخرى، وقد أدى تفسيره الخاطئ لعبارة ابن مالك في بعض المواضع إلى أن يكون ابن مالك قال بعكس ما صرح به في مصنفاته فضلًا عن التسهيل.
- أن أبا حيان يستند كثيرًا إلى عبارة ابن مالك في شرح التسهيل، إلا أنه يستند إلى كلامه في النسخة التي تؤيد كلامه، ويترك ذكرها فيما ينقض رأيه، ولا يشير إلى النسخ الأخرى لشرح التسهيل.
- عدم دقة أبي حيان في بيان صواب ما فيه تصحيف، مع وضوح هذا الأمر، مما يعكس عدم إلمامه بما تقتضيه العبارة من أمور جلية في الباب الذي فيه المسألة.
- أن أبا حيان أغفل توافق عبارة ابن مالك في النسخة التي يختارها مع عبارته في مصنفاته الأخرى، وهذا مما لا يترك.
- استناد أبي حيان في بعض مواقفه إلى كلام ابن مالك في الباب تنقصه الدقة؛ لأن مراد ابن مالك من كلامه في الباب يكون خلاف ما فهمه أبو حيان.
- الدقة والإحكام في أكثر عبارات ابن مالك، مما يعكس رسوخ قدم هذا العلم العالم الفذ في هذه الصنعة.

المصادر والمراجع

الأزهري، خالد بن عبد الله. "موصل النبيل إلى نحو التسهيل". تحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل. (ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م).

الأشموني، علي بن محمد. "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين. (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م).

ابن الأنباري، أبو البركات. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين". تحقيق: جودة مبروك محمد. (ط١ القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م).

البغدادي، عبد القادر بن عمر، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط ٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)

الباقولي، علي بن الحسين. "كشف المشكلات وإيضاح المعضلات"، تحقيق: محمد الدالي (ط١، دمشق: مطبعة الصباح، ١٩٩٤م).

التَّنَّسي، أحمد بن محمد. "شرح التسهيل". تحقيق: فريدة حسن معاجيني. (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٣م).

ابن جمعه، عبد العزيز الموصلي. "شرح ألفية ابن معط". تحقيق: علي موسى الشوملي. (ط١، الرياض: مكتبة الخريجي ١٩٨٤م).

ابن جني، أبي الفتح عثمان. "الخصائص". تحقيق: محمد علي النجار، (ط١، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م).

"اللمع في العربية". تحقيق: سميح أبو معلي. (ط١، عمّان: دار مجدلاوي، ١٩٨٨م).

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق: فخر صالح قداره. (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٨م).

"شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب". تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر. (ط١،

مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك"، تحقيق: علي فاخر، أحمد السوداني، عبد العزيز فاخر. (ط١، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ٢٠١٣م).

"التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هندواي. (ط١، دمشق: دار القلم. الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٩٩٨م).

"تذكرة النحاة". تحقيق: عفيف عبد الرحمن. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م).

"ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق: رجب عثمان محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م).

"النكت الحسان في شرح غاية الإحسان". تحقيق: عبد المحسن الفتيلي. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م).

"تفسير البحر المحيط". تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. "توجيه اللمع. "دراسة: فايز زكي ذياب. (ط١، مصر: دار السلام، ٢٠٠٧م).

ابن خروف، علي بن محمد. "شرح جمل الزجاجي". تحقيق: سلوى محمد عرب. (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٧م).

الدلائي، محمد بن محمد. "نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: مصطفى الصادق العربي. (ط١، بنغازي، مطابع الثورة، د.ت).

الدماميني، محمد بدر الدين. "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد". تحقيق: محمد

المفدى (ط١، الرياض: مطبعة الفرزدق، ١٤٠٣هـ).
الرضي، محمد بن الحسن. "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب". تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى بشير. (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية١٤١٧هـ).
الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. "الجمل في النحو". تحقيق: علي توفيق الحمد. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة: دار الأمل، ١٩٨٤م).
الزمخشري، جار الله محمود. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل". تحقيق: عادل عبد الموجود، ومحمد معوض، وفتحي حجازي. (ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م)
ابن السراج، محمد بن السّري. "الأصول في النحو" تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).
السلسيلي، عبد الله بن محمد. "شفاء العليل في إيضاح التسهيل". تحقيق: الشريف البركاتي. (ط١، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٩٨٥م).
سيبويه، عمرو بن عثمان، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٢هـ).
السيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيِّد علي. (ط١، بيروت: دار الكتب الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).
السيوطي، جلال الدين. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م).
" النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ". تحقيق: فاخر جبر مطر. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م).
الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، تحقيق: عبد

الرحمن العثيمين، عبد المجيد قطامش، السيد تقي، محمد البناء، سليمان العايد، عياد الثبيتي. (ط ١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٧م).

ابن الشجري، هبة الله بن علي. "أمالي ابن الشجري". تحقيق: محمود الطناحي. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م).

الصيمري، عبد الله بن أبي إسحاق. "التبصرة والتذكرة". تحقيق: فتحي أحمد مصطفى. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٢م).

أبو عبيدة، معمر بن المثنى. "مجاز القرآن". تحقيق: محمد فؤاد سركين. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦١م).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. "المقرب". تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري. (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢م).

"ضرائر الشعر"، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، (ط١، مصر: دار الأندلس، ١٩٨٠م).

"شرح جمل الزجاجي". تحقيق: صاحب أبو جناح. (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٨م).

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. "المساعد على تسهيل الفوائد). تحقيق: محمد بركات. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي، ١٩٩٩م).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب ". تحقيق: غازي طليمات (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م).

الفارسي، الحسن بن أحمد.

"المسائل البصريات "تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد (ط١، مصر: مطبعة المدني، ١٩٨٥م).

"شرح الأبيات المشكلة الإعراب". تحقيق: محمود الطناحي. (ط١، القاهرة: مكتبة

الخانجي، ١٩٨٨م).

ابن قيم الجوزية. برهان الدين إبراهيم" إرشاد السالك إلى حلَّ ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد السهلي. (ط١، الرياض: أضواء السلف، ٢٠٠٢م).

اللخمي، إسماعيل بن محمد. شرح ألفية ابن مالك". تحقيق: أحمد القرشي. (رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٩٤م).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد بركات. (ط١، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م).

"شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم هريدي. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٢م).

"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح". تحقيق: طه محسن. (ط١، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٥م).

"الفوائد المحوية في المقاصد النحوية". تحقيق: وداد يحيى (رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٥م).

"شرح التسهيل". تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي. (ط١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م).

"شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ". تحقيق: عدنان الدوري. (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٧م).

"سبك المنظوم وفك المختوم". تحقيق: عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر(ط١، دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ٢٠٠٥م).

"ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، تحقيق: سليمان العيوني، (ط١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٨هـ).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق: محمد عضيمة (ط٣، مصر: وزارة

الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٥م).

المرادي، الحسن بن قاسم. "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م).

"شرح التسهيل". تحقيق: محمد عبد النبي محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الإيمان، ٢٠٠٦م).

المكي، عبد القادر بن أبي القاسم. "هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل". تحقيق: عثمان محمود الصيني، (رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٩م).

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق: علي فاخر، وجابر البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد، وعلي السنوسي، ومحمد راغب (ط١، القاهرة: دار السلام للطباعة، ٢٠٠٧م).

ابن الناظم، بدر الدين محمد" شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).

ابن يعيش، موفق الدين. "شرح المفصل". قدم له: إميل بديع يعقوب. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

المخطوطات:

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وهي نسخة مصورة برقم (٨٢٤)، لا ندبرج، مكتبة برلين.

Bibliography

Al-Azhari, Khalid bin Abdullah, "Mowasel Al Nabil Ela Nahwa Al Tasheel", investigation: Thuraya Abdul Samie Ismail (1st edition, Makkah Al-Mukarramah, Umm Al-Qura University, 1998 AD.

Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad, "Manhag Alsalik ela alfiyat Ibn Malik," investigation: Muhammad Mohiuddin, (1st edition, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1955 AD).

Ibn al-Anbari, Abu al-Barakat, "Al Insaf at Masael Al Khilaf between Basrans and the Kufis," investigation: Judeh Mabrouk Muhammad, (1st edition, Cairo: Al-Khanji Library, 2002 AD).

Al-Baghdadi, Abd al-Qadir bin Omar, "Khazanat Al Adab and lob libab lisan al arab" investigation: Abd al-Salam Muhammad Haroun (4th edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1997 AD).

Al-Baqouli, Ali bin Al-Hussein. "Kashf Al Mushkilat and idah al Modilat." Investigation: Muhammad Al-Dali (1st edition, Damascus: Al-Sabah Press, 1994 AD).

Al-Tanssi, Ahmed bin Muhammad. "Sharh Al Tasheel." Investigation: Farida Hassan Maajini. (PhD thesis, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1993 AD).

Ibn Juma, Abdul Aziz Al-Mawsili. "Sharh Alfiyat Ibn Mu'at." Investigation: Ali Musa Al-Shomali. (1st edition, Riyadh: Al-Khuraiji Library 1984 AD).

Ibn Jinni, Abi al-Fath Othman. "Al Khasaies." Investigated by: Muhammad Ali al-Najjar, (1st edition, Cairo: Dar al-Kutub al-Masriyya, 1952 AD).

"Allama in Al Arabia." Investigation: Samih Abu Mu'ali (1st edition, Amman: Dar Majdalawi, 1988).

Ibn al-Hajib, Abu Amr Othman. "Amali ibn al-Hajib." Investigation: Fakhr Saleh Qadara. (1st edition, Beirut: Dar al-Jil, 1988).

"Sharhf Al-Muqaddam Al-Kafiyyah in Elm Alieraab." Investigated by: Jamal Abdel-Ati Mukhaimer, (1st Edition, Makkah Al-Mukarramah: Nizar Mustafa Al-Baz Library, 1997 AD).

Abu Hayyan, Muhammad bin Youssef. "Manhaj Al Salek in Kalam at Alfiyat Ibn Malik." Investigation: Ali Fakher, Ahmed Al-Sudani, Abdul Aziz Fakher.

"Al Tazeel and takmeel at sharah kitab al Tasheel." Investigation: Hassan Hindway. (1st edition, Damascus: Dar Al-Qalam. Riyadh: Dar Treasures of Seville, 1998 AD).

Tazkarat Al Nohat" Investigated by: Afif Abd al-Rahman (1st edition,

Beirut: Al-Risala Foundation, 1985).

"Ertishaf Al Darb at Lisan Al Arab." Investigation: Rajab Othman Muhammad. (1st Edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1997 AD).

"Alnokat Alhissan at Sharh Ghayat Al Ihsan." Investigation: Abdul Mohsen Al-Fatili. (1st edition, Beirut: Al-Resala Foundation, 1985 AD).

"Tafsir al-Bahr al-Muhit." Investigation: Adel Abdel-Mawgoud, Ali Moawad, (1st edition, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1993).

Ibn Al-Khabbaz, Ahmed Bin Al-Hussein, "Tawjeeh Al-Lum'a," a study by: Fayez Zaki Diab, (1st edition, Egypt: Dar Al-Salam, 2007 AD).

Ibn Kharouf, Ali bin Muhammad, "Sharh Jamal Al Zujaji", investigation: Salwa Muhammad Arab, (1st edition, Makkah Al-Mukarramah: Institute for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, 1997 AD).

Al-Dalai, Muhammad bin Muhammad. "Nataeij Al tahseel at Sharh Kitab Al Tasheel." Investigation: Mustafa Al-Sadiq Al-Arabi. (1st edition, Benghazi, Al-Thawra Press) .

Al-Damamini, Muhammad Badr al-Din, "Taleeg Al Fareed at Tasheel Al Fawaed." Investigation: Muhammad Al-Mufdi (1st edition, Riyadh: Al-Farazdaq Press, 1403 AH).

Al-Radi, Muhammad bin Al-Hassan. "Sharh Alrida likefayat Ibn Al Hajib." Investigation: Hassan Al-Hafzi, and Yahya Bashir. (1st edition, Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1417 AH).

Al Zujaji, Abu al-Qasim Abd al-Rahman. "Aljomal at Al Nahw." Investigation: Ali Tawfiq al-Hamad, (1st edition, Beirut: Al-Risala Institution: Dar Al-Amal, 1984).

Al-Zamakhshari, Jarallah Mahmoud, "Alkashaf an hakaik ghawamidh al tanzeel and oyoon al akaweel" Investigation: Adel Abdel-Mawgoud, Muhammad Moawad, and Fathi Hijazi. (1st edition, Riyadh: Obeikan Library, 1998 AD).

Ibn al-Sarraj, Muhammad ibn al-Sirri, "Al osool at nahw," investigated by: Abd al-Hussein al-Fatli, (3rd edition, Beirut: Al-Risala Foundation, 1996 AD).

Al-Sulaili, Abdullah bin Muhammad, "Shifa' al-Ail fi Idah al-Tashil." Investigation: Al-Sharif Al-Barakati, (1st edition, Makkah Al-Mukarramah: Al-Faisaliah Library, 1985 AD).

Sibawayh, Amr bin Othman, "Al-Kitab", investigation: Abd al-Salam

Haroun (3rd edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1412 AH).
Al-Sirafi, Al-Hassan bin Abdullah, "Sharha kitab Sibawayh," investigation: Ahmed Mahdali, and Ali Sayed Ali, (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 2008).
Al-Suyuti, Jalal Al-Din, "Hama Al-Hawame' in explaining the collection of mosques." Investigation: Abdel-Salam Haroun, and Abdel-Al-Makram, Beirut: Al-Resala Foundation, 1992 AD).
"Alnakt ealaa al'alfiat walkafiat walshaafiat walshudhur walnuzha", investigation: Fakher Jabr Matar, (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 2007 AD).
Al-Shatibi, Ibrahim bin Musa, "al makased al shafiya at sharh khulasat al kafiya" Abdul Rahman Al-Uthaymeen, Abdul Majeed Qatamish, Al-Sayed Taqi, Muhammad Al-Banna, Suleiman Al-Ayed, Ayad Al-Thubaiti, (1st edition, Makkah Al-Mukarramah: Institute for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, 2007 AD).
Ibn al-Shajari, Hibat Allah ibn Ali, "Amali Ibn al-Shajari", investigation: Mahmoud al-Tanahi, (1st edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1992 AD).
Abu Ubaidah, Muammar bin Al-Muthanna. "Majaz Alkoraan." Investigation: Muhammad Fouad Sarkin. (1st edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1961 AD).
Ibn Asfour, Ali bin Moamen. Al-Muqrab. Investigation: Ahmad Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri (1st edition, Baghdad: Al-Ani Press, 1972 AD).
"Dari'at al-Sha'er", investigation: Al-Sayyid Ibrahim Muhammad, (1st edition, Egypt: Dar Al-Andalus, 1980 AD).
"Sharh Jumal Alzujaji". Investigation: Sahib Abu Jinnah. (Beirut: World of Books, 1998 AD).
Ibn Aqeel, Bahaa al-Din Abdullah, "Al Musaaed at Tasheel Al Faweed," investigation: Muhammad Barakat, (1st edition, Makkah Al-Mukarramah: Scientific Research Center, 1999 AD).
Al-Akbari, Abdullah bin Al-Hussein, "Allobab at Ellal al binaa wa Aleraab," investigation: Ghazi Tulaimat (1st edition, Damascus: Dar Al-Fikr, 1995 AD).
Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed. almasayil albasariaata, investigation: Muhammad al-Shater Ahmed Muhammad (1st edition, Egypt, Al-Madani Press, 1985 AD).
"Sharh al basryat". Investigation: Mahmoud Al-Tanahi. (1st edition,

Cairo: Al-Khanji Library, 1988 AD).
Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Burhan al-Din Ibrahim, "Irshad al salek to hal Alfyat Ibn Malik Malik," investigation: Muhammad al-Sahli. (1st edition, Riyadh: Adwaa al-Salaf, 2002 AD).
Al-Lakhmi, Ismail bin Muhammad, "Sharh Alfiya Ibn Malik", investigation: Ahmed Al-Qurashi, (PhD thesis, Makkah Al-Mukarramah, Umm Al-Qura University, 1994 AD).
Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, "Tasheel al fawaed wa takmeel al maqased," investigation: Muhammad Barakat, (1st edition, Cairo: Dar Al-Kateb Al-Arabi, 1967 AD).
Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, "Tasheel al fawaed wa takmeel al mSharh al kafiya al shafiya" investigation: Muhammad Barakat, (1st edition, Cairo: Dar Al-Kateb Al-Arabi, 1967 AD).
"Shawahid Al Tawdeeh wa Tasheeh limoshiklat al jame al saheeh," investigation: Abdel Moneim Haredy, (1st edition, Makkah Al-Mukarramah: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1982 AD).
Evidence for clarification and correction of the problems of the correct mosque, investigation: Taha Mohsen, (1st edition, Baghdad: Ministry of Awqaf and Religious Affairs, 1985 AD).
"Alfawaed al mahwiya fi al maqased al nahawiya", investigation: Wedad Yahya (Master's thesis, Makkah Al-Mukarramah: Umm Al-Qura University, 1985 AD).
Explanation of Facilitation, investigation: Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad Badawi, (1st edition, Cairo: Hajar for printing and publishing, 1990 AD).
"sharh eumdat alhafiz waeidat allaafizi", investigation: Adnan Al-Douri. (1st edition, Baghdad: Al-Ani Press, 1977 AD).
"sabak almanzum wafaku almakhtum", investigation: Adnan Muhammad Salman, and Fakher Jabr (1st edition, Dubai: Dar al-Buhuth for Islamic Studies and Heritage Revival, 2005).
Alfiyyat Ibn Malik fi nahw wa tasreef, investigation: Suleiman Al-Ayouni, (1st edition, Riyadh, Dar Al-Minhaj, 1428 AH).
Al-Mubrad, Muhammad bin Yazid, "Al-Muqtadab." Investigation: Muhammad Azimah (3rd Edition, Egypt: Ministry of Awqaf, Supreme Council for Islamic Affairs, 1995 AD).
Al-Moradi, Al-Hassan bin Qasim, "Tawdeeh al maqased wa masalim bisharah Alfyat Ibn Malik," investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman, (1st edition, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2001 AD).

Sharh al tasheel, investigation: Muhammad Abd al-Nabi Muhammad. (1st edition, Cairo: Al-Iman Library, 2006 AD).

Al-Makki, Abd al-Qadir bin Abi al-Qasim, "Hidayat al sabeel ela bayan masel al tasheel," investigation: Othman Mahmoud al-Sini, (PhD thesis, Makkah Al-Mukarramah, Umm Al-Qura University, 1989 AD).

nazir aljaysh, muhamad bin yusif, "Introducing the rules by explaining the facilitation of Tamheed al qaweed bisharah tasheel al faqweed," investigated by: Ali Fakher, Jaber Al-Barajeh, Ibrahim Juma Al-Ajami, Jaber Al-Sayed, Ali Al-Senussi, and Muhammad Ragheb (1st edition, Cairo, Dar Al-Salam Printing, 2007 AD).

Ibn al-Nazim, Badr al-Din Muhammad, "Sharh ibn nazem ala alfyat ibn malik." Investigation: Muhammad Basil Oyoun al-Soud, (1 edition, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 2000 AD).

Ibn Yaish, Muwaffaq al-Din, "Sharh al-Mufassal", presented to him by: Emile Badi' Yaqoub, (1 edition, Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2001 AD).

Manuscripts:

Tasheel al fawaed wa takmeel al Maqased for Ibn Malik, which is an illustrated copy No. (824), Landberg, Berlin Library.

١٣٨١
١٩٦١

Journal of

Arabic Language and Literature

Vol : 8 | Part : 2 | Apr - Jun 2023